جامعة عين تموشنت بلحاج بو شعيب
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي بنكي
مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم اقتصادية
تحت عنوان

دور التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر

(دراسة قياسية 2000 – 2022)

من إعداد الطالبتين:
- شهيدة سامية
- مطاري يسرى سلسبيل

إشراف الأستاذة:
أ.سي مُحَمَّد فايزة

د.معطى الله أمال	جامعة عين تموشنت –بلحاج بوشعيب	رئيسا
د.سي محمد فايزة	جامعة عين تموشنت–بلحاج بوشعيب	مشرفا
د.مطهري كمال	جامعة عين تموشنت–بلحاج بوشعيب	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023

الشكر والعرفان

لا يسعنا إلا أن نشكر الله عز وجل على توفيقه لنا

وأن نشكر الذين كانوا وراء إنجاز هذا العمل

ومن ساهموا فيه كل من موقعه

في تقديم ما يستطيعون من عون،

ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة " سي محمد فايزة"

على ما قدمته لنا من ملاحظات وتشجيعات

والحث على الاستمرار،

كما نتقدم بالشكر الى كل

أساتذتنا في جميع مراحل مشوارنا الدراسي

والشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة

المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتنا

الإهداء

إلى من أوصى بهما الله ورسوله الكريم وجعل

رضاه من رضاهما وطاعته من طاعتهما

" والدينا العزيزين " حفظهم الله

إلى أساتذتنا وزملاءنا بالدفعة

إلى أزواجنا اللذان قدما يد العون لنا

الطالبتين:

شميدة سامية ومطاري يسرى سلسبيل

فهرس المحتويات

الشكر .....

الإهداء .. ..

فهرس المحتويات.....

قائمة الجداول والإشكال.....

مقدمة عامة 01

الفصل الأول : الإطار النظري للتجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات

مقدمة الفصل الأول 05

المبحث الأول :أساسيات حول التجارة الخارجية..... 06

المطلب الأول : مفهوم التجارة الخارجية وأسباب قيامها 06

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية 07

المطلب الثالث : نظريات التجارة الخارجية 09

أولا : النظرية الكلاسيكية..... 09

ثانيا : النظرية النيوكلاسيية 11

ثالثا : النظريات الحديثة للتجارة الخارجية 13

المبحث الثاني : التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات بالجزائر 17

المطلب الأول :المؤسسات الجزائرية المكلفة بتسيير و ترقية التجارة الخارجية 17

المطلب الثاني :تطورات الصادرات خارج المحروقات بالجزائر..... 19

خلاصة الفصل 25

الفصل الثاني : الإطار النظري للنمو الاقتصادي

مقدمة الفصل 27

المبحث الأول :مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي 27

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي 27

أولا: تعريف النمو الاقتصادي 27

ثانيا : طرق قياس النمو الاقتصادي 28

المطلب الثاني : أنواع النمو الاقتصادي 31

أولا : أنواع النمو الاقتصادي 31

ثانيا : نظريات النمو الاقتصادي 31

المطلب الثالث : عناصر ومحددات النمو الاقتصادي 33

المبحث الثاني : النمو الاقتصادي في الجزائر 41

المطلب الأول : أساسيات حول النمو الاقتصادي في الجزائر 41

أولا : مراحل تطور النمو الاقتصادي 41

ثانيا : خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر 43

المطلب الثاني : مراحل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر 44

خلاصة الفصل الثاني 46

الفصل الثالث : الدراسة القياسية لدور التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي

مقدمة الفصل الثالث 48

المبحث الأول : أداة الدراسة 48

المطلب الأول : اختبار التكامل والإستقرارية 48

المطلب الثاني : نموذج متجه الانحدار الذاتي واختبار العلاقة السببية 50

المبحث الثاني : دراسة قياسية لدور التجارة خارج قطاع المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي..... 52

المطلب الأول : تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى الاقتصادية 52

المطلب الثاني : تقدير النموذج بطريقة الانحدار الذاتي 58

خلاصة الفصل الثالث 64

خاتمة 66

قائمة المراجع 69

الملاحق 75

قـائـمة الجـداول

عنوان الجدول	الصفحة
1-1- يبين نظرية المزايا المطلقة	10
1-2- يبين نظرية المزايا النسبية	11
1-3- تطورات الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ومعدل النمو (2000-2022-2011/2010)	19
3-1- نتائج اختبار الاستقرارية	55

قـائـمة الأشكـال

عنوان الشكل	الصفحة
1-1- الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ومعدل النمو من (2000 – 2010)	20
1-2- الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ومعدل النمو من (2010-2022)	20
1-3- تطورات صادرات الخدمات التجارية في الجزائر في الفترة (2005-2022).	21
1-4- القيمة المضافة في قطاع الزراعة في الفترة (2000-2022)	22
1-5- تطورات الصادرات السلعية بالجزائر للفترة (2000-2022)	23
1-6- تطورات صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفترة (2000-2017)	23
1-7- تطور السياحة الدولية في الجزائر في الفترة (2005-2020)	24
2-1- تطورات الناتج المحلي الإجمالي GDP	45
3-1- تطورات الناتج المحلي الإجمالي GDP	52
3-2- تطورات صادرات التجارة خارج المحروقات	53
3-3- تطورات الاستثمار الأجنبي	53
3-4- تطورات سعر الصرف	54
3-5- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	57

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى فعالية الصادرات خارج قطاع المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 ، وهذا من خلال نموذج قياسي يتضمن كل من سعر الصرف الفعلي الحقيقي، الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات خارج قطاع المحروقات كمتغيرات مستقلة.

- وجود تأثير إيجابي من صادرات خارج المحروقات نحو الناتج المحلي الإجمالي GDP في المدى الطويل.

- بينت نتائج تقدير متجه الانحدار الذاتي وجود تأثير إيجابي من صادرات خارج المحروقات نحو الناتج المحلي الإجمالي GDP في المدى الطويل كما أكدت نتائج اختبار العلاقة السببية هذه العلاقة وهذا ما يثبت صحة فرضيات الدراسة.

الكلمات المفتاحية:صادرات خارج قطاع المحروقات، النمو الاقتصادي نموذج VAR، اختبار السببية غرانجر.

Abstract:

This study aims to measure the effectiveness of exports outside the hydrocarbon sector in achieving economic growth in Algeria .using data through 2000-2022, the vectoriels à correction d'erreur is used to estimate the regression model including the real effective exchange rate, foreign direct investment, and exports outside the hydrocarbon sector as independent variables

-the result show that There is a positive effect of exports outside the hydrocarbons sector on the GDP in the long term.

- This relationship was confirmed by the Granger causality test, which validates the study's hypotheses.

Keywords: Exports outside the hydrocarbons sector. Economic growth VECM. granger causality test.

مقدمة عامة

تعتبر التجارة الخارجية القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية و أداة تعكس الواقع الحالي للهياكل الاقتصادية والإنتاجية داخل الدول كما تعتبر الجسر الرابط بين الدول من خلال عمليات التبادل الدولي لمختلف السلع والمنتجات والخدمات عن طريق تصريف الفائض من إنتاجها أو استيراد حاجياتها من فائض إنتاج الدول الأخرى، وقد عبّر المجتمع الدولي عن اهتمامه بها وإدراجها ضمن الخطط الوطنية للتنمية منذ الأربعينات من خلال التوقيع على اتفاقية الجات(GATT) في أكتوبر 1947، ثم إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) في أبريل 1994 التي تختص بوضع القواعد والضوابط لتنظيم التجارة .

إن إستراتيجية التنويع الاقتصادي عموما وتنويع الصادرات خارج المحروقات خصوصا محورا أساسيا في رسم السياسات الاقتصادية للدول وقوة محركة للنمو الاقتصادي لما لها من آثار إيجابية على الميزان التجاري، كما تعتبر الصادرات العامل الرئيسي لحصيلة الدولة على العملة الصعبة، والجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط تحاول سلك مسلك تنويع صادراتها والاتجاه نحو التخلص من التبعية البترولية التي تهدد مستويات النمو الاقتصادي في ظل الصدمات النفطية على مستوى السوق الدولية، وبالتالي العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات بالاعتماد على آليات مختلفة للاندماج في الاقتصاد العالمي، وعلى هذا الأساس أولت الجزائر أهمية من جانب الصادرات خارج المحروقات وبذل الكثير من المجهودات للنهوض بهذا القطاع والسعي نحو تحقيق النمو الاقتصادي كونه الهدف الأساسي الذي تسعى الدول إلى تحقيقه وهذا ما جعل من الجزائر تصنع قفزة نوعية غير مسبوقة بالسنوات الأخيرة نتيجة للجهود المبذولة في تنويع الصادرات وتعزيز القدرات التنافسية للشركات الجزائرية، حيث شهد الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات تحسنا ملحوظا في الفترة الاخيرة هذا التحسن يساعد على تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقليل الاعتماد على عائدات الغاز.

وعلى ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير الصادرات خارج المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2022) ؟

وفي إطار هذه الإشكالية العامة نحاول الإجابة على بعض الأسئلة الفرعية:

1 – فيما تتجلى أهمية نشاط الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ؟

2– كيف يؤثر قطاع الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي الجزائري ؟

3– ما هو هيكل الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000 –2022) وهل هناك قفزة نوعية في حجم هاته الصادرات ؟

هدف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التنويع الاقتصادي في الجزائر للخروج من التبعية النفطية وهذا من خلال بناء نموذج قياسي لتحليل دور الصادرات خارج قطاع المحروقات في النمو الاقتصادي في

الجزائر مع التركيز على مختلف القطاعات التي تساعد في التنويع الاقتصادي والمتعلقة بالتجارة الخارجية بالخصوص .

الفرضيات المقترحة :

- للصادرات خارج المحروقات تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر
- إن ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات من أهم العوامل المساعدة على دعم النمو الاقتصادي .

أهمية البحث :

تكمن أهمية الدراسة " دور التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي " انطلاقا من الدور الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، إذ يمكنها المساهمة في تنمية اقتصاد الدولة خاصة وقت ظهور الأزمات النفطية .

دوافع اختيار موضوع البحث :

تعددت الأسباب التي جعلتنا نبحث في هذا الموضوع فبالنسبة إلى الدوافع الشخصية تمثلت في رغبتنا الذاتية في دراسة المواضيع المتعلقة بالتجارة الخارجية ومدى تحقيقها للنمو الاقتصادي وبالأخص قطاع خارج المحروقات فهي من المواضيع الحساسة التي تعد الشغل الشاغل للعديد من الباحثين وسياسة صنع قرار، لذا لا بد أن يخصص لها حيزا واسعا من الكتابات والدراسات الأكاديمية .

المنهج المستخدم :

اعتمدنا في دراستنا على المنهج التاريخي، الوصفي والتحليلي لطرح بعض المفاهيم النظرية حول التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وتطور التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر .

أما جانب دراسة الحالة فنستخدم المنهج الوصفي والتحليلي من خلال الاستدلال بجملة من المتغيرات لدراستها وتحليلها والتعليق عليها .

حدود البحث :

الحدود المكانية : خصصنا بحثنا لدراسة حالة الجزائر

الحدود الزمنية : تم تحديد فترة الدراسة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2022.

الدراسات السابقة :

1 – دراسة د . زهرة مصطفى " واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (الفترة من 2010 – 2021) جامعة أحمد بن يحي الونشريسي –تيسمسيلت– الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

تناول فيها الباحث عرض وتحليل تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة 2010 –2021 ومقارنتها بصادرات المحروقات، وإبراز الصعوبات التي تقف في وجه الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات وكذا مجهودات الدولة المبذولة لتنويع الصادرات خارج المحروقات حيث خرجت الدراسة بعدة نتائج :

- لا يمكن ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات دون بناء اقتصاد قوي ومؤسسات اقتصادية قوية .

- عدم وجود إدارة حقيقية لدى المسؤولين في الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات بل معظم الوعود كانت مجرد كلام للاستهلاك الإعلامي .
- رغم عودة تصريحات الحكومة المتعاقبة بأنها ستحرر الاقتصاد الوطني من تبعية المحروقات إلا أن الصادرات خارج قطاع المحروقات كانت هامشية .

2 – دراسة حسينة بن يوسف ، " ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر " من 2000 – 2012 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 . حيث هدفت الدراسة إلى إبراز توجه سياسة ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات والإجراءات المنتهجة من قبل الدولة للرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات حيث خرجت الدراسة بهذه النتائج :

- الإجراءات التي انتهجتها الجزائر للرفع من قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات بقيت تراوح مكانها .
- الإجراءات التي اتخذتها الدولة كانت رفيعة .

3 – دراسة عقومة لحسين " قياس مؤشرات تنافسية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الجزائر للفترة (2010 – 2019) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3.

حيث عالج فيها الباحث أهم المفاهيم الخاصة بالتصدير والصادرات وتحليل إحصائيات التجارة الخارجية والصادرات خارج المحروقات، حساب وقياس المؤشرات المعتمدة وإبراز أهمية تشجيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات حيث خرجت الدراسة بهذه النتائج :

- ارتفاع قيمة مؤشر التركيز السلعي للصادرات الجزائرية .
- افتقاد الصادرات للتنويع السلعي طول فترة الدراسة حيث تراوحت قيمة المؤشر ما بين 0.7% و 0.85%
- انحصار عدد السلع المصدرة في أقل 113 سلعة أما الاقتصاديات المقدمة تصدر أكثر من 250 سلعة .

تقسيم الدراسة :

من أجل دراسة الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، حيث تناول الفصل الأول عموميات حول التجارة الخارجية والتصدير خارج قطاع المحروقات بالجزائر مع احتواء الفصل على مبحثين الأول منها لدراسة ماهية التجارة الخارجية، أما الثاني فتضمن الدراسة حول ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، أما الفصل الثاني الذي تمثل في الإطار النظري للنمو الاقتصادي والذي تناول مبحثين، ففي مبحثه الأول خصص للتعرف على مفاهيم وأساسيات حول النمو والمبحث الثاني تناول دراسة لمراحل النمو الاقتصادي في الجزائر، أما الفصل الثالث تمثل في دراسة قياسية لدور التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي والذي قسم إلى مبحثين حيث تمثل المبحث الأول في أداة الدراسة أما المبحث الثاني تناول الدراسة القياسية لدور التجارة خارج قطاع المحروقات في النمو الاقتصادي .

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية

خارج قطاع المحروقات

مقدمة الفصل الأول :

يعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يمكن تصور العالم من غيرها اليوم ،فلا يمكن أن تستقل أي دولة باقتصادها عن بقية دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية ،حيث يقوم الاقتصاد الوطني لكل دولة على مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تتكامل مع بعضها البعض بطريقة تجعل كل منها يؤثر ويتأثر بالآخر كما تمثل التجارة همزة وصل بين هذه الأنشطة فيما بينها عن طريق تجارة داخلية بينها وبين العالم الخارجي كالتجارة الخارجية، فبذلك تشكل التجارة الخارجية فرعا من فروع الاقتصاد الوطني وتعتبر المرأة العاكسة لاقتصاد كل دولة .

ومن خلال هذا الفصل سنحاول الإلمام ببعض الجوانب المتعلقة بالتجارة الخارجية حيث يتمحور موضوع المبحث الأول على أساسيات التجارة الخارجية والمبحث الثاني عن التجارة الخارجية بالجزائر.

المبحث الأول : الإطار النظري للتجارة الخارجية

المطلب الأول : مفهوم التجارة الخارجية و أسباب قيامها

أولا : مفهوم التجارة الخارجية :

تشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول وأهم أسباب التقارب بين الدول فهي الفرع الاقتصادي الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية والتبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي والذي يتمثل في انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات والأفراد .[1]

يقصد بالتجارة الخارجية عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل والتي تسمح للبلدان بتوسيع أسواقها .
وكذلك يعمل التداول الدولي على تسهيل الوصول إلى السلع والمنتجات التي لا تكون متاحة محليًا في بعض الدول، مما أسهم في أسعار أكثر تنافسية ومنتجات أكثر تنوعاً للمستهلكين.[2]

وتجدر بنا الإشارة إلى الفرق بين التجارة المنظورة والتجارة الغير منظورة فإذا كان المصطلح الأول يعبر عن التجارة الخارجية في إطارها المادي (أي السلعي) فان المصطلح الثاني المتعلق بالتجارة الخارجية الغير منظورة يعبر عن حالة التبادل الدولي في الخدمات، والتي يقع في مقدمتها حركة السياحة النقل الدولي ،التأمين الدولي ،خدمات المصرفية وقضايا أخرى مرتبطة التعليم، الصحة، المقاولات والاستثمارات بصورها المختلفة.[3]

أما فيما يخص التفريق بين مفهوم التجارة الدولية والتجارة الخارجية، فإن التجارة الدولية هي تبادل السلع والخدمات عبر الحدود والمناطق المختلفة ،وتشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في مختلف البلدان أما التجارة الخارجية فهي حركة السلع والخدمات وانتقال رأس المال بين أقطار العالم المختلفة وما يتعلق بهذا الانتقال عبر الحدود من عمليات تجارية كالنقل ، التأمين و الخدمات الإضافية الأخرى[4]

تقوم التجارة الدولية على قاعدة الثابتة ألا وهي قاعدة التصدير والاستيراد، وبروزها بشكل حلا لمعضلة عجز الدول عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات أو عدم توفر رؤوس الأموال أو التكنوجيات.[5]

---

[1] موسى سعيد مطر،باسم اللوزي، وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2001-1424،ص

[2] حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر 1996، ص 13.

[3] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 2004-1425،ص31.

[4] www.thaqafaonline.com

[5] عبد العزيز عبد الرحيم سلمان، التبادل التجاري الأسس، العولمة والتجارة الالكترونية، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2004 ص 10

ثانيا : أسباب قيام التجارة الخارجية

تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى الأسباب التالية [1]

- السبب الرئيسي يتمثل في ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة والمتداخلة إلى جانب استخدام هذه الموارد بشكل امثل .
- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي .
- وجود فائض في الإنتاج .
- الحصول على الإرباح.
- رفع المستوى المعيشي
- **التخصص الدولي** :حيث في السابق كانت الدول لا تستطيع إشباع حاجات أفرادها بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية بين دول العالم .
- **اختلاف ظروف وتكاليف الإنتاج** : حيث أن كل دولة تتخصص بأنواع معينة من المنتجات وذلك حسب المناخ الذي تتميز به، وتستورد المنتجات الأخرى كما يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافع للتجارة الخارجية .
- **اختلاف الميول والأذواق** : إن اختلاف ميولات وأذواق الشعوب من حيث رغبتهم بالحصول على السلع المنتجة في الدول الأخرى.
- **اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى** : يتباين الأسلوب الإنتاجي والمعرفة الفنية بين الدول تباينا كبيرا على طبيعة السلع المنتجة في كل بلد ، فنجد ان الدول المتقدمة تحتكر السلع إلى تشكل التكنولوجيا عنصرا أساسيا في إنتاجها، أما الدول النامية فإنها في الغالب تتخصص في تلك التي يغلب عليها طابع المواد الخام مثل النفط والمعادن والقطن .

المطلب الثاني : أهمية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات المهمة في أي مجتمع سواء كان متقدما أو نامياً، حيث تساعد التجارة الخارجية على ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، كما تساعد على توسيع القدرات التسويقية من خلال فتح أسواق جديدة لمنتجات الدولة. زيادة رفاهية البلاد من خلال توسيع قاعدة الاختبار في مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص موارد الإنتاج .

[2] حميدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره ، ص16.

كما أن التجارة الخارجية ذات أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. مهما كان التفاوت الاقتصادي بين دول العالم، ومهما اختلفت أنظمتها السياسية، فإن هذه الدول لا تستطيع أن تعيش في عزلة تجارية.

حيث يمكن تلخيص أهمية التجارة الخارجية في عدة نقاط :

إن التداول الدولي يسهم في تسهيل الوصول إلى السلع والمنتجات في الدول المختلفة، فضلاً عن توفير منتجات متنوعة للمستهلكين وذلك من شأنه أن يجعل الأسعار أكثر تنافسية ويقضي على الاحتكار.

وذلك من شأنه أن يجعل الأسعار أكثر تنافسية ويقضي على الاحتكار واستغلال المستهلكين، حيث أن تنوع المنتجات وتوافرها يجعل الأسعار منخفضة .

تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا أساسيا للقدرة الإنتاجية للدولة وقدرتها التنافسية في السوق الدولية، لأن هذا المؤشر يرتبط بالقدرة الإنتاجية الحالية للدولة وقدرات الاستيراد والتصدير.[1]

يمكن للتجارة الخارجية أن تلعب دورا ًفي الخروج من دائرة الفقر، خاصة في تشجيع الصادرات، وبالتالي توليد أرباح جديدة على شكل رأس مال أجنبي جديد، وبالتالي تلعب دوراً في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وبناء البنية التحتية، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة تكوين رأس المال والتنمية الاقتصادية في مالي.

وترتبط التجارة الخارجية أيضًا ارتباطًا وثيقا بالتنمية الاقتصادية، وتؤثر الزيادة الناتجة في مستوى الدخل القومي بشكل مباشر على مستوى دخل السكان، وهو اتجاه لا مفر منه لزيادة مستوى الدخل القومي وازدهار التجارة الخارجية. وفي الوقت نفسه، فإن هدف التنمية الاقتصادية هو زيادة إنتاج السلع، وإذا تم تحقيق هذا الهدف، فإن القدرة التصديرية للبلاد في الخارج ستزداد.

أصبح تأثير التجارة الدولية على اقتصاديات البلدان النامية أكثر وضوحا من أي وقت مضى. نظرا لأسباب تاريخية، فإن البلدان النامية متخلفة اقتصاديا، مع انخفاض دخل الفرد ومستويات الاستهلاك المنخفضة. ويتراجع مستوى الصحة العامة والتعليم، وتتراجع الإنتاجية، مما يؤدي إلى انخفاض مستويات الدخل، وإذا لم يتم كسر هذه الدورة في مرحلة ما، فسوف تعود دورة الفقر. لن يتغير الوضع المتخلف ولن يحدث تطور حقيقي.

و كخلاصة يمكن القول أن التجارة الخارجية ساهمت في السابق في تطوير الرأس مالية و تساهم حاليا في تقدم الدول التي تطورت بفضل حجم صادراتها و ارتفاع مداخليها من العملة الصعبة مما ينعكس إيجابيا على اقتصادها الداخلي .

[1] رشاد العصار ، النقود و البنوك ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ،1905 ،ص13-ص14.

المطلب الثالث : نظريات التجارة الخارجية

وتبقى المكاسب من التجارة القوة الدافعة الرئيسة وراء إنشاء التجارة بين الدول مما يؤدي استخدام الموارد الاقتصادية للاستخدام الأكثر إنتاجية من قبل الدول المشاركة في التجارة هذا ما حاولت نظريات التجارة الدولية إثباته، ويتجلى ذلك من خلال دعوتها إلى ضرورة تحرير التجارة الخارجية وبيانها أساس التبادل بين الدول والعوامل التي تحدد تخصص أي دولة في التجارة وإنتاج وتصدير واستيراد السلع من قبل دول أخرى، وكيفية توزيع مكاسب التجارة بين أطراف التبادل الدولي .[1]

أولا : النظرية الكلاسيكية :فسرت النظريات الكلاسيكية قيام التجارة الخارجية عن طريق الاختلاف بين التكاليف المطلقة والتكاليف النسبية للتخصص وتقسيم العمل بين الدول واعتمدت في تفسيره لأسباب قيام التجارة الدولية، وكذلك العوائد الناتجة عنها على مجموعة من الفروض أهمها :[2]

- وجود دولتين وسلعتين، والتبادل يأخذ شكل المقايضة .
- ثبات التكاليف أي عدم تغير تكاليف الإنتاج مع زيادة السلع المنتجة .
- إهمال تكاليف النقل أو رسوم الجمركية أو مصاريف التأمين .
- زيادة المنافسة التامة من جميع الأسواق الداخلية و الخارجية .
- حرية حركة عوامل الإنتاج بصورة مطلقة داخل الدولة الواحدة وعدم قابلية التنقل بين الدول

1 – نظرية المزايا المطلقة (ادم سميث)

ورد في نظرية ادم سميث الخاصة بثورة الشعب حيث حاول تقديم تحليل يوضح كيفية استخدام التجارة الخارجية في تحقيق ثروة الشعب واهتم بتحليل فكرتين أساسيتين في النظرية

الفكرة الأولى :تقوم على التخصص وبين أن كل الدولة يجب أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلكي يتحقق لها ذلك يجب أن تطبق الفكرة الثانية وهي أساليب تقسيم العمل داخل الدولة أولا تم على مستوى العالم وذلك أساسا أن الخصص وتقسيم العمل يترتب عليه زيادة إنتاجية الفرد وبالتالي إمكانية إنتاج سلعة بتكاليف اقتصادية وقد نادى ادم سميث بإزالة القيود التي كانت مفروضة على التجارة الخارجية .[3]

ولفهم كيف يمكن الاعتماد على قانون المزايا المطلقة في تفسيرها التبادل يمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي :

---

[1] حمدي مرجع سبق ذكره، ص60.

[2] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي(العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية)، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004، ص11.[2]

[1] زايري بلقاسم،اقتصاديات التجارة الدولية(نماذج نظرية و تمارين) ،دار الأديب للنشر والتوزيع ،وهران،2006،ص11.

جدول رقم (1-1) : يبين نظرية المزايا المطلقة

البلد / السلعة	القمح	منتوجات قطنية
مصر	5	10
سوريا	10	5

المصدر :سامي عفيف حاتم، **مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية مصر،2005 ص123.

ويدلنا الجدول المقدم أن إنتاج وحدة واحدة من القمح يتطلب 5 ساعات في مصر، 10 ساعات عمل في سوريا، أما المنسوجات القطنية فان إنتاج الوحدة الواحدة منها يتطلب 10 ساعات عمل في مصر و 5 ساعات عمل في سوريا .

من هنا يمكن القول أن مصر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القمح وتعاني من تخلف مطلق في إنتاج المنسوجات القطنية، في حين نجد أن سوريا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج المنسوجات القطنية وتعاني من تخلف مطلق في إنتاج القمح، وبهذا فان نمط التخصص الدولي يتحدد على أساس تخصص مصر في إنتاج القمح وتصدير ما يفيض عن حاجة استهلاكها إلى سوريا، ومبادلته بفائض إنتاج سوريا من النسوجات القطنية .

وانتقدت هذه النظرية فيما لو لم تملك إحدى الدولتين تفوق في إنتاج أي من السلعتين، حيث تتمتع الدولة الأخرى بالتخصص في كلتا السلعتين والتصدير فهل تبقى الدولة دون تخصص وبالتالي دون إنتاج[1]

2- نظرية المزايا النسبية (ديفيد ريكاردو)

لقد وضع هذه النظرية دافيد ريكاردو عام 1817م، وأكملها من بعده جون استيوارت ميل ثم آخرون من المدرسة الانجليزية، وتقوم هذه النظرية بتوضيح فرض مفسر يقرر ما هو سبب قيام التجارة الخارجية، قد أرجعه إلى اختلاف المزايا النسبية بين الدول في إنتاج السلع المختلفة، وقد بنى ريكاردو نظريته هذه على أن العمل أساس القيمة أي أن قيمة السلعة يحددها وقت العمل المبذول في صناعتها أو إنتاجها.[2]

ولشرح قانون النفقات النسبية نأخذ المثال التالي

[1] سامي عفيف حاتم، مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص-ص123- 124.

[2] علي عباس ،ادارة الاعمال الدولية ،دار المسيرة للطباعة و النشر ،2005 ص56

الجدول رقم (1-2) : يبين نظرية المزايا النسبية

البلد	المنتوج	المنتوجB
انجلترا	100 ساعة	120 ساعة
البرتغال	90 ساعة	80 ساعة

المصدر: سلطاني، سلمى دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط والتنمية، جامعة الجزائر الجزائر، 2002-2003، ص 16.

وفقا للمثال السابق يلاحظ أن البرتغال تنتج السلعتين بتكلفة مطلقة اقل من تكلفة إنتاجها المطلقة في انجلترا، إلا أن التكلفة النسبية لإنتاج المنتوج "ب" فيها البرتغال اقل من التكلفة النسبية لإنتاج المنتوج "أ". التكلفة النسبية لإنتاج المنتوج "أ" في انجلترا اقل من التكلفة النسبية لإنتاج المنتوج "ب"، وعليه يكون من مصلحة البرتغال وفق هذا المثال أن تتخصص في إنتاج المنتوج "ب" وأن تعتمد على انجلترا في تزويدها بالمنتوج "أ" ومن مصلحة انجلترا أن تتخصص في إنتاج المنتوج "أ" و أن تعتمد على البرتغال في تزويدها بالمنتوج به.[1]

3- نظرية القيم الدولية (جون استيوارت ميل)

لقد حلل جون استيوارت ميل الكيفية التي تحدد بها المعدلات التي ستتبادل بها السلع، وكذلك الكيفية التي تتوزع بها فوائد التقسيم الدولي للعمل بين الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج سلع معينة وتبادلها بسلع أخرى، وقد اثبت ميل ان القيمة الدولية للسلعة تحدد عن ذلك المستوى الذي يقع ما بين الحدين الأدنى والأقصى حيث يحقق التعادل بين قيمة الصادرات البلد وقيمة إرداته كما تعتمد صياغة نظرية القيم الدولية على أساس الطلب المتبادل و مرونة هذا الطلب .[2]

ثانيا : النظرية نيوكلاسيكية :

تندرج النظرية النيوكلاسيكية على نفس النهج الذي رسمته النظرية الكلاسيكية فنتائجها تأتي مدعمة لها، غير أنها لا تقبل الاعتماد على العمل كمحدد لقيمة السلعة، وجاءت بدلا منها بنظرية جديدة والتي تعد نقطة انطلاق التحليل في النظرية النيوكلاسيكية، حيث تعد فيه نظرية دافيد ريكاردو "قانون" المزايا النسبية" مقبولة إلا أنها تفسر بأدوات مختلفة.

[1] سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية ،مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية ،فرع التخطيط والتنمية، جامعة الجزائر ،الجزائر ،2002-2003 ،ص16.

[1] يوسف سعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص-ص 39 40.

ويعتمد التحليل النيوكلاسيكي على الفروض التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية إلا أنها تختلف فيما يلي :[1]

- وجود أكثر من عامل إنتاج وهما العمل ورأس المال.
- وجود عدة تقنيات لإنتاج كل سلعة، وهذه التقنيات هي نفسها في كل بلد لكن التقنية المستخدمة في إنتاج تختلف من بلد لأخر، بسبب اختلاف أسعار عوامل الإنتاج.
- بالإضافة إلى ذلك تفترض النظرية تماثل الأذواق في كل بلد.

وسيتم التطرق إلى التحليل النيوكلاسيكي من خلال:

1- نظرية تكلفة الفرصة البديلة:

استطاع "هابرلر" "G. Haberler عام 1936 من تحرير قانون الميزة النسبية ل "ريكاردو" من القيود التي فرضتها عليه نظرية العمل للقيمة، و خاصة تلك التي تتعلق باستخدام كمية العمل في حساب تكلفة إنتاج سلعة واستبدالها بنظرية تكلفة الفرصة البديلة، والتي تؤكد على أن تكلفة إنتاج سلعة معينة لا تقاس بكمية العمل المبذول في إنتاجها وإنما بمقدار كمية السلعة الثانية التي يضحى بها، وذلك من أجل تحرير كمية كافية من الموارد الاقتصادية لإنتاج وحدة إضافية من السلعة الأولى، وبالتالي فإن الدولة التي تتمتع بانخفاض في تكلفة الفرصة البديلة لإحدى السلع تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها.

وحسب "ها برلر " فإن تكلفة الفرصة البديلة هذه تسمح بمقارنة المزايا التي يتمتع بها بلد معين، في إنتاج سلعة معينة بالنسبة لمزاياه في إنتاج سلع أخرى، وعندئذ يمكن أن تقارن تكلفة استبدال جميع السلع بالنسبة للسلعة النموذجية المستخدمة[2].

كما يضيف "ها برلر " بأن أسعار السلع في داخل كل دولة تتناسب مع نفقات استبدال هذه السلع، والبلد الذي يتمتع بميزة نسبية في إنتاج هذه السلع يستطيع أن يحقق الكسب من وراء التبادل الدولي، إذ أن معدل التبادل الدولي يتحدد بواسطة تلاقي قوى العرض والطلب في البلدين معا.

2- نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج:

تعود صياغة هذه النظرية إلى مساهمة كل من هكشر "R. Heksher" سنة 1919 ثم من بعده تلميذه "أولين B. Ohlin" سنة 1933، ثم طورها من بعدهما الاقتصادي "بول ساموبلسن" "P.Samuelson"سنة 1941 .[3]

ولقد قام الاقتصاديان السويديان "هكشر و أولين" بتحليل فروض النظرية الكلاسيكية مع ما وجه لها من نقد، وطرحا فكرة الاختلاف في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج حيث ترى هذه النظرية أن سبب قيام التجارة الخارجية هو التفاوت بين الدول في مدى وفرة عوامل الإنتاج المختلفة في كل منها، وهذا التفاوت من شأنه أن يخلق

[2] محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، القاهرة، 1993، ص30.

[1] زينب حسين عوض الله ، مرجع سبق ذكره،ص17.

[2] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية 1999، ص 62.

اختلافا في أسعار عوامل الإنتاج وبالتالي في أسعار المنتجات، نظرا الاختلاف ما تحتاجه السلع من عوامل الإنتاج، مما يبرر قيام التجارة بين مختلف الدول.

وهكذا فإن التجارة الدولية لا تقوم على أساس الاختلاف النسبي في تكاليف الإنتاج حسب ما جاءت به نظرية "ريكاردو"، وإنما تقوم على أساس الاختلاف النسبي لأسعار عوامل الإنتاج بين الدول.

ولقد طورت نظرية "هكشر وأولين " من قبل الاقتصادي "ساموبلسن" سنة 1948، إذ بين هذا الأخير أن ارتفاع سعر سلعة ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع سعر العنصر الإنتاجي الذي يستخدم بكثافة في إنتاجها، وقد أدى ذلك إلى نظريته حول "تعادل أسعار عوامل الإنتاج " التي عرفت باسم نظرية "هكشر– أولين– ساموبلسن"، ووفقا لهذه النظرية القائمة على الوفرة في عوامل الإنتاج فإن قيام التجارة الدولية يؤدي إلى معادلة الأسعار النسبية و المطلقة لعوامل الإنتاج المتجانسة بين الدول أي أنه إذا كان التبادل حر بين الدول فإن هذا يعمل على تقليص إلى حد كبير الفوارق بين أسعار السلع، وبذلك تتعادل أسعار عوامل الإنتاج الموظفة في إنتاجها.[1]

ثالثا: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

نظرا لضعف النظريات السابقة في تفسير وضعية التبادل الدولي الحالي، ظهرت طرق حديثة لتفسير قيام التجارة الخارجية، وذلك للتعويض عن عدم قدرة النظرية النيوكلاسيكية على شرح بعض الحالات، لكن محاولاتهم لم ترتفع إلى مستوى نظرية علمية كاملة ولكن يمكن أن نفسر جزءا مهما من دفق السلع بين الدول ويمكن إجمالهم في العناصر التالية :

1 – العامل التكنولوجي والتجارة الدولية :يعتبر العامل التكنولوجي عامل مهم جدا في اكتساب مزايا التصدير للدول، وهذا ما أثبتته نظرية الفجوة التكنولوجية ونظرية دورة حياة المنتج :

أ – نظرية الفجوة التكنولوجية :يعتبر بوسنر POSNER مؤسس نظرية الفجوة الكنولوجية وهذا عام1961 عندما لاحظان الدول ذات التشابه في عوامل الإنتاج تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها وهذا ما يؤدي إلى وجود تناقض مع نتائج هكشر واولين حيث أن ابتكار طرق جديدة في إنتاج سلع جديدة، يمكن

بعض الدول أن تكون مصدرة بغض النظر عن نسب عوامل الإنتاج التي تتمتع بها، حيث أن تفوقها التكنولوجي يسمح لها بأن يكون لها احتكار التصدير في سلع القطاع المعني[2] .

وقد اعتمد بوسنر في تفسيره لنموذج الفجوة التكنولوجية مصطلحين هما :

-**فجوة الطلب** :وهي تلك الفترة الزمنية بين بداية إنتاج السلعة في الدولة الأم وبداية استهلاكه في الخارج.

-**فجوة التقليد** : وهي تلك الفترة بين بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة الأم وبداية إنتاجها في الخارج وحسب هذا النموذج فان الدولة المتفوقة تكنولوجيا تطرح في السوق منتجات جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل أو

[3]زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[1]السيد متولي، عبد القادر، مرجع سابق، ص 49.

ذات كلفة اقل، تسمح لها باكتساب مزايا احتكارية مقارنة بغيرها الدول، تمكنها من تصدير هذا المنتج إلى بقية الدول لان المستهلكين الأجانب يطلبون السلعة بفعل المحاكاة قبل أن يستجيب المنتجون المحليون لهذا الطلب على السلعة المستوردة ومنه تبقى الدول صاحبة التفوق التكنولوجي تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي إلى الدول الأخرى ما دامت فجوة الطلب أكبر من فجوة التقليد، لكن مع توسع إنتاج هذه السلعة تأخذ عملية الإنتاجية شكلها النمطي عندئذ يمكن إنتاج نفس المنتج في الدول المستوردة وبالتالي يزول الاحتكار .

وما يأخذ على هذه النظرية أنها لم تتمكن من بيان حجم الفجوة التكنولوجية، والمدى الزمني الذي يمن من خلاله أن تستمر تلك الفجوة قبل زوالها، إضافة إلى أن هناك عدة دراسات بينت عدم ملائمة النموذج للمواقع، إذ تعتبر الأجور العامل الهام في تحديد نمط التجارة في المدى الطويل كما أن النموذج لم يستطع الإجابة عن السؤال : ما الأسباب التي تؤدي إلى تحديات أو اختراعات والكيفية التي تنتشر بها؟[1]

ب – نظرية دورة حياة المنتج :

تعتبر هذه النظرية للاقتصادي R.VERNONE عام 1966 امتدادا للنظرية بوستر وهذا لاعتمادها على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي، إلا أن هذه النظرية تعمل على تحليل الأسباب التي تؤدي إلى الابتكارات والكيفية التي تنتشر بها، باعتمادها على دور المنتج الجديد ودورة حياته في قيام التجارة الدولية .

ولقد افترض " فرنون" في نظريته ان التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة الأمريكية مما يعطيها دورا هاما في تطوير المنتجات الجديدة وتصنيعها، وعبر مراحل تمر بها هذه المنتجات فإنها تنتقل من الولايات المتحدة الأمريكية إلى خارجها ولهذا فان " فرنون" قسم هذه المراحل إلى أربعة مراحل هي :

- **مرحلة الانطلاق** : في هذه المرحلة ينتج المنتج من قبل البلد المبتكر بكميات محدودة وبتكاليف مرتفعة .
- **مرحلة النمو** : في هذه المرحلة يزداد الطلب على المنتج، ويجري انتاجه بصفة متزايدة أكثر فأكثر، وتنخفض تكاليف إنتاجه وبالتالي أسعاره مما يضاعف الطلب عليه داخليا وخارجيا .
- **مرحلة النضج** : في هذه المرحلة يكون المنتج منمطا والتكنولوجية عادية، لذا فإن المنافسة تكون سعرية .
- **مرحلة الانحدار** :في هذه المرحلة يصبح المنتج أكثر تنميطا وعاديا والتكنولوجية متاحة لجميع الشركات، لذا تشير هذه المرحلة ببداية التصدير في الدول النامية وهذا نتيجة انخفاض التكاليف الإنتاج فيها بسبب وفرة اليد العاملة .[2]

2– المنافسة الغير التامة و التجارة الدولية :

[1] خالد السواعي، التجارة الدولية (النظرية و تطبيقاتها)، عالم الكتاب الحديث، الأردن، ط01، 2010، ص 218.

[2] محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص 120.

الهيكل الرئيسي لنظريات التجارة الكلاسيكية يقوم على فرض سيادة المنافسة التامة، ولكن في الواقع نجد أن الأسواق غير التنافسية هي الشكل الراجح، فهناك أشكال متنوعة من الاحتكار تتأثر بها التجارة الدولية.

أ- نظرية تشابه هياكل الطلب : بالنسبة للاقتصادي "لندر" فان نمو تجارة السلع المتشابهة بين الدول المتقدمة يعود إلى تقارب الدخول فيما بينها، حيث كلما كانت الدخول متقاربة كلما كان التشابه في بنية الطلب كبير، مما يؤدي إلى نمو كبير للتجارة في المنتجات المتشابهة بين الدول المتقاربة من حيث الدخل، ومنه يتم التبادل الدولي مابين دولتين متشابهتين على تنوع السلع تنتمي إلى نفس الصنف، وبالتالي فالتجارة هنا عبارة عن تبادل داخلي للقطاعات بالإضافة إلى ذلك فان فرص التبادل تزداد كلما كانت هذه الدول متقاربة من حيث الدخل المتوسط [1].

ب- التجارة ضمن نفس الصناعة : إن أكثر إنتاج الدول المتقدمة متنوع ومتمابز بعض الشيء وليس متجانس كما أن أكثر الصفقات في التجارة الدولية هي مبادلات لمنتجات ضمن نفس الصناعة، والتي من خلالها تصدر بعض الدول السلعة نفسها التي تستوردها، ونظرا لزيادة الأهمية النسبية للتجارة ضمن نفس الصناعة دفعت العديد من الاقتصاديين إلى تطوير مجموعة جديدة من النماذج.[2]

3- اقتصاديات الحجم و التجارة الدولية :

تعبر فكرة اقتصاديات الحجم عن العلاقة بين الكلفة وحجم الإنتاج المقابل لها، حيث تكلفة السلعة بزيادة الإنتاج، ويعتبر "الفرد مارشال" أول من نبه عن هذه الفكرة ولقد بنيت على فرض أن الإنتاج السلعتين في كل من الدولتين المفترضتين يتم تحت ظروف ثبات غلة الحجم .

أما عندما يتم الإنتاج تحت ظروف غلة الإنتاج المتزايدة فإن التبادل التجاري بين البلدين يأخذ مكانه، حتى لو كانت الدولتان المتاجرتين متشابهتين مع بعضهما بعض في جميع النواحي .

أ - اقتصاديات الحجم الخارجية والتجارة الدولية

قصد باقتصاديات الحجم الخارجية لكل مؤسسة بالوفرات الناتجة من توسع كلي للقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج في كل مؤسسات القطاع، ويمكننا تحليل التبادل عن طريق اقتصاديات الحجم الخارجية من تفسير إمكانية تبادل دولي بين دولتين ذات خصائص الإنتاج نفسها للسلعتين المستهلكتين بحيث في حالة عدم وجود التبادل بين الدولتين فإن التوليفات المنتجة و المستهلكة متساوية مما يعني تساوي الأسعار النسبية للسلعتين وبالتالي عدم وجود تفوق نسبي بين البلدين، ولكن في ظل وجود نفس وفرات الإنتاج للسلعتين يمكن للبلدين تحقيق مكاسب بقيام التبادل بينهما حيث يتخصص كل بلد في إنتاج

[1] محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 121.

[2] المرجع نفسه، ص 121.

وتصدير إحدى السلع للبلد الآخر، غير أنه يجب على هذين البلدين الاتفاق لاجتناب تخصص كلا البلدين في السلعة نفسها[1].

وتجدر الإشارة إلى أن التبادل الدولي الناتج عن اقتصاديات الحجم الخارجية هو موافق للتبادل الدولي في حالة المنافسة التامة، أما التبادل في حالة المنافسة غير التامة فهو موافق للتبادل الدولي في حالة اقتصاديات الحجم الداخلية.

ب- اقتصاديات الحجم الداخلية و التجارة الدولية :

يقصد باقتصاديات الحجم الداخلية بالوفرات الناجمة عن توسع المؤسسة، والذي يؤدي إلى انخفاض تكلفة إنتاجها، حيث أن وجود هذا النوع من اقتصاديات الحجم لكل مؤسسة . يسمح لها بالقضاء على المنافسة التامة فتكون السوق مكونة من عدد محدود منا لمؤسسات، وبالتالي فالحالة السائدة في السوق هي احتكار القلة لتلك السلعة، حيث يتمحور التحليل في هذه الحالة حول سوق واحدة في دولتين متشابهتين، ففي حالة عدم وجود تبادل دولي فإن كل مؤسسة تزود سوقها وعن طريقه تعظم ربحها الاحتكاري، ولأن هناك تشابه كامل للدولتين؛ فإن هذا يؤدي إلى تساوي الأسعار والكميات المنتجة, عند قيام التبادل بين الدولتين يؤدي هذا إلى ظهور سوق عالمي للاحتكار الثنائي، وإذا ما افترض أن كل مؤسسة تختار إنتاجها كمتغير استراتيجي يسمح لها بتعظيم ربحها، ومع افتراض أن الكمية المنتجة من قبل المؤسسة الأخرى معطاة، وبالاعتماد على فرضية تجزئة الأسواق فان تجزئة التوازن للاحتكار الثنائي تكون ما بين المؤسستين، وبالتالي فان كل مؤسسة تمنح نصف سوقها الأصلي ونصف السوق الخارجي، وعليه فانه يوجد تبادل متقاطع للسلعة[2] .

[1] خالد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص211.

[2] محمد دياب، مرجع سابق، ص 126

المبحث الثاني : التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات بالجزائر

المطلب الأول: المؤسسات الجزائرية المكلفة بتسيير وترقية التجارة الخارجية:

هناك عدة مؤسسات مكلفة بتسيير وترقية التجارة الخارجية في الجزائر أهمها:

1-1 وزارة التجارة:

قد نص القرار التنفيذي رقم (207/94) الصادر في 16 جويلية 1994 على جميع المهام التي تقوم بها الوزارة تحت قيادة وزارة التجارة، ويوجهها للقيام بالمهام التالية في مجال العلاقات الخارجية، وفقاً للمادة 8 من هذا القانون:

- تصور منظومة أعلام تخص العلاقات والمبادلات التجارية الخارجية.
- تشجيع الصادرات وتوظيف الإنتاج الوطني من السلع والخدمات في الأسواق الخارجية.
- المساهمة في إنشاء الوسائل الهيكلية والقانونية المتعلقة بالمبادلات التجارية الخارجية.
- السهر على التسيير النشيط للمي ازن التجاري الإجمالي
- تنشيط وتحفيز النشاطات التجارية الخارجية الثنائية ومتعددة الأطراف.
- المساهمة في إعداد الاتفاقيات التجارية والتفاوض في شأنها بالتعاون مع الهيئات المعنية ومتابعتها وتنفيذها.

من خلال هذه المهام تقوم وزارة التجارة بأدوار متنوعة في إدارة التبادلات التجارية الخارجية، أهمها الدور الأساسي في ربط وتعزيز المبادلات التجارية الخارجية، ولذلك فإن لها هيئة متخصصة تتمثل في الإدارة العامة للتجارة الخارجية، والهيئة الثانية هي مكتب ترويج التجارة الخارجية، الذي تندرج مسؤولياته ضمن الوزارة ويتولى مسؤولية إجراء التبادلات التجارية الخارجية.

2-2 الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية :

هي مؤسسة عامة ذات صفة إدارية وشخصية اعتبارية واستقلال مالي وتشرف عليها وزارة التجارة أنشئت بموجب المادة 4 من الأمر التنفيذي رقم 327/96 الصادر في 1 أكتوبر 1996. ويوضح المهام الأساسية للمكتب على النحو التالي

- إصدار وتوزيع كافة المطبوعات والمذكرات المتعلقة بسياق التجارة الدولية لفائدة المؤسسة والإدارات.
- يساهم في صياغة استراتيجيات تعزيز التجارة الخارجية ويساهم في تنفيذ سياسات التبادل التجاري الوطني.
- مراقبة وتحليل الظروف الهيكلية والبيئية للأسواق العالمية لتسهيل دخول وانتشار المنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية .

- إنشاء وإدارة شبكات المعلومات التجارية وقواعد البيانات لاستخدامها من قبل جميع العاملين في تجارة الاستيراد والتصدير
- إجراء كافة الأبحاث المستقبلية والحصول على كافة المساعدات الفنية في مجال التجارة الدولية.
- تصور وتقديم الخدمات التي تساعد وتوجيه مستخدمي التجارة الخارجية في القيام بأنشطتهم .
- وضع خطط لتحسين وتحليل ظروف السوق العالمية من أجل تسهيل دخول المنتجات الجزائرية إلى هذه الأسواق وزيادة مبيعاتها .
- تقييم وتطوير علاقات التبادل والتعاون مع المؤسسات الأجنبية المماثلة أو المؤسسات التي تمثل طرفاً واحداً في مجال التجارة الدولية.

2-3-الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة:

تتكون غرفة التجارة من 21 غرفة تجارية محلية ذات اختصاص وطني، يتمثل دورها في تشجيع المبادلات الاقتصادية والتجارية ومواكبة المؤسسات الأجنبية في الجزائر والبعثات الجزائرية في الخارج. أنشئت بموجب الأمر التنفيذي (93/96) الصادر في مارس الماضي. تأسست في 3 ديسمبر 1996. وهي مؤسسة صناعية وتجارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي. ووفقاً للمادة 6، فإن صلاحياتها هي :

- تنظيم كافة الفعاليات الاقتصادية التي تهدف بشكل خاص إلى تعزيز وتطوير الأنشطة والخدمات الصناعية والتجارية، مثل المعارض والمعارض والمنتديات .
- تزويد المستثمرين الأجانب والجزائريين بكافة المعلومات والبيانات التي يطلبونها .
- القيام بمهام مختلفة لتطوير الصناعة والتجارة والصناعات الخدمية .
- التنسيق مع الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة والمشاركة الفعالة في التظاهرات الاقتصادية المحلية والدولية .
- توطيد العلاقات مع المنظمات الأجنبية المماثلة وإبرام اتفاقيات التعاون وتبادل التعاون .
- تحقيق كل العمليات والأبحاث التي من شأنها أن تساعد في تحسين منتجات وخدمات.

2-4- الشركة الجازئرية لتأمين وضمان الصادرات:

بعدما كان تأمين وضمان الصادرات يتمّ عن طريق شركات تأمين غير متخصصة مثل الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين والشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة، تمّ إنشاء نظام جديد لتأمين وضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات[1]، وتتمثل مهمّة هذه الشركة في ضمان القرض، بجمع واستحداث المعلومات لتخفيف أهم المخاطر التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية التي يواجهها المصدرين،

[1] وصاف سعيدي،" تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات"، مجلة الباحث العدد 01، 2002 جامعة ورقلة، ص 11.

كعدم القدرة على التسديد، وعدم تقبل المشتري السلع أو الخدمات التي طلبها من المصدرين، إضافة إلى المشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة.

2-5- الصندوق الخاص بتنمية الصادرات:

تمّ إنشائه بمقتضى قانون المالية لسنة 1996، حيث يقوم بمساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية المسجلة وغير المسجلة في برنامج وازرة التجارة، إضافة إلى تغطية تكاليف النقل وعبور العينات عند القيام بالعرض، ومصاريف الإشهار الخاصة.

المطلب الثاني : ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 91 – 37 المؤرخ في 1991/02/13 تمت الخوصصة القانونية لقطاع التجارة الخارجية، إذ تم الترخيص لكل شخص عام أو خاص ممارسة عمليات الاستيراد والتصدير دون قيد أو شرط باستثناء احترام قاعدة التوطين البنكي، وبالتالي بدأت الجزائر مرحلة التحرير والانفتاح على العالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية نتيجة لعدة أسباب (أزمة انهيار أسعار النفط 1986، أزمة الندرة الناتجة عن سياسة الاحتكار، الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي ،...الخ) و فيما يلي:

الجدول رقم (1-3) : تطورات الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات و معدل النمو من (2000 – 2010/2011-2022)

الوحدة مليون دولار			الوحدة مليار دولار		
السنوات	الصادرات خارج المحروقات	معدل النمو	السنوات	الصادرات خارج المحروقات	معدل النمو
2000	612	-	2011	2.14	32
2001	648	5	2012	2.048	-4
2002	734	13	2013	2.16	5
2003	673	-8	2014	2.81	30
2004	788	17	2015	2.05	-27
2005	907	15	2016	1.78	-13
2006	1158	27	2017	1.93	8
2007	1332	15	2018	2.83	46
2008	1937	45	2019	2.07	-26
2009	1066	-44	2020	1.91	-7
2010	1526	43	2021	5	61
			2022	7	40

المصدر : من إعداد الطالبتان اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي للصادرات خارج المحروقات

الشكل رقم (1-1) : الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات و معدل النمو من (2000 – 2010)

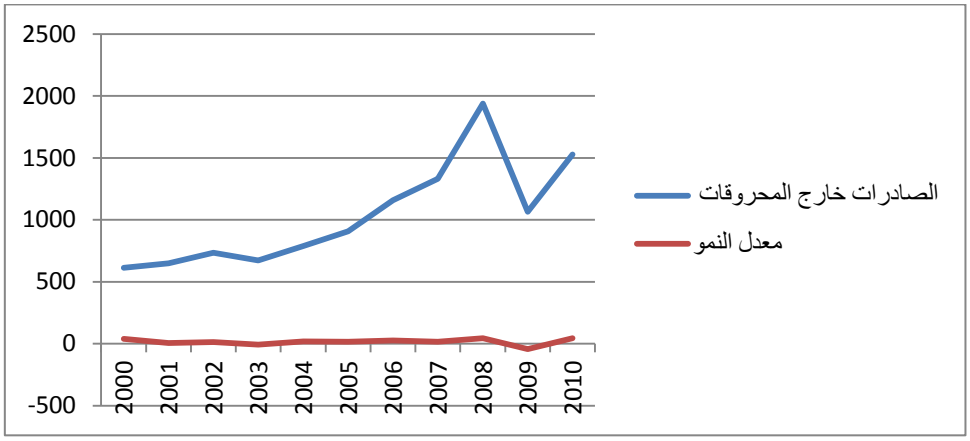

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (03)

الشكل رقم (1-2) : الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ومعدل النمو من (2010 – 2022)

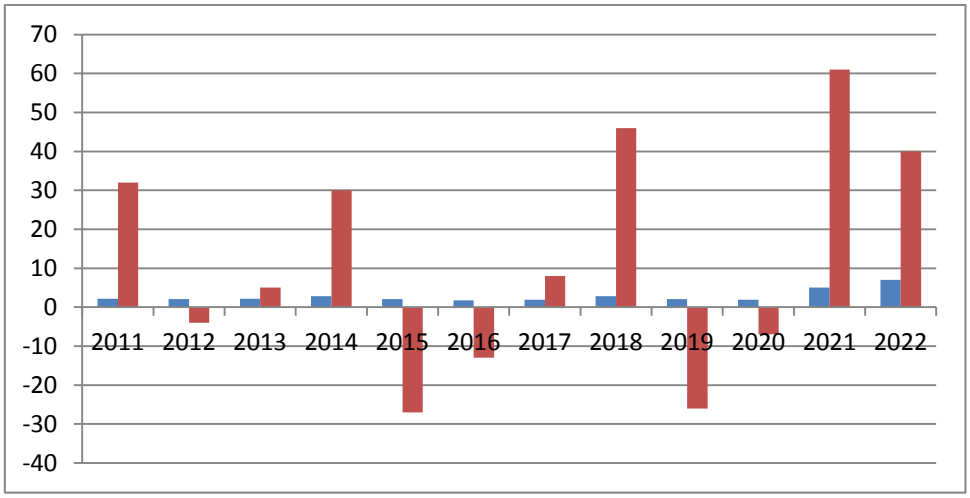

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (03)

من خلال الإشكال السابقة يمكن تقسيم مراحل تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة المدروسة إلى خمس مراحل (2000 -2008 ، 2009 – 2011 ، 2012 – 2016 ، 2017 – 2020،2021 – 2022) حيث سنناقش كل مرحلة على حدة :

- الفترة الأولى : (2000 – 2008) : تميزت هذه الفترة بثبات نسبي للصادرات خارج المحروقات ومعدل نموها والتي بلغ مجموعها في هاته الفترة 8787 مليون دولار أمريكي ما يمثل نسبة 2.46 % من إجمالي الصادرات وهذا ما يدل على هامشيتها طول الفترة.

- الفترة الثانية (2009 – 2011) : نلاحظ في سنة 2009 سقوط حر لقيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات وانخفاض كبير في معدل النمو نتيجة ما خلفته الأزمة العالمية (أزمة الرهن العقاري 2008) التي

أدت إلى تقلص الجهاز الإنتاجي للدول وبالتالي انخفاض إيراداتها، أما فيما يخص ما تبقى من الفترة فبقيت الصادرات خارج المحروقات على هامشيتها .

- الفترة الثالثة : (2012 – 2016) : شهدت الصادرات خارج المحروقات في هاته الفترة تحسنا طفيفا لتصل إلى أعلى مستوى خلال سنة 2014 بمبلغ 2.81 مليار دولار أمريكي لتبدأ في التراجع بعد ذلك .

- الفترة الرابعة : (2017 – 2020) : نلاحظ ثبات نسبي فيما يخص الصادرات خارج المحروقات ومعدلات النمو انخفاض مقارنة بالفترة السابقة جراء ما خلفته أزمة جائحة كورونا .

- الفترة الخامسة : (2021 – 2022) : شهدت هاته الفترة قفزة نوعية لقيمة الصادرات خارج المحروقات لتصل إلى 7 مليار دولار خلال سنة 2022 .

وفي الأخير يمكن القول أن الصادرات خارج المحروقات عرفت هامشية طول الفترة 2000 – 2020 لتشهد قفزة نوعية غير مسبوقة وارتفاع في قيمتها بلغ 7 مليار دولار سنة 2022 نتيجة بذل الحكومة كل الجهود للنهوض بهذا القطاع للتخلص من التبعية النفطية .

وفيما يلي بعض الصادرات خارج المحروقات المصدرة بالجزائر في الفترة ما بين (2000–2022)

1 – صادرات الخدمات التجارية :

صادرات الخدمات التجارية هي إجمالي صادرات الخدمات مطروحاً منه صادرات الخدمات الحكومية غير المشمولة في أي مكان أخر. المعاملات الدولية في الخدمات حسب التعريف في دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي (1993) مثل الناتج الاقتصادي للسلع غير الملموسة التي يمكن إنتاجها، ونقلها، واستهلاكها في نفس الوقت.[1] .

الشكل رقم (1–3) : تطورات صادرات الخدمات التجارية في الجزائر للفترة (2005– 2022)

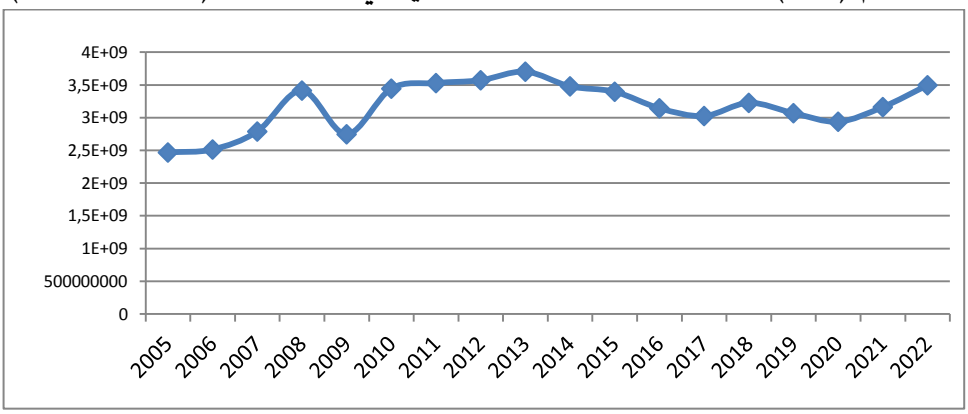

المصدر : مخرجات برنامج (MS Exel) اعتمادا على بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل السابق نلاحظ ان صادرات الجزائر للخدمات التجارية بلغت 2.47 مليار دولار أمريكي حيث ارتفعت إلى 3.41 مليار دولار سنة 2008 لتنخفض سنة 2009 إلى 2.74 مليار دولار وفي سنة 2013

[1] صندوق النقد الدولي، والكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات، وملفات البيانات.

وصلت إلى 3.70 مليار دولار ثم انخفضت الى قيمة 2.94 مليار دولار سنة 2020 لترتفع إلى 3.49 مليار دولار سنة 2022 ومنه نلاحظ أن صادرات الخدمات التجارية بقيت على ثبات نسبي طول الفترة ولم تشهد ارتفاعا ملحوظا.

2 – القيمة المضافة في قطاع الزراعة:

يشير مصطلح القيمة المضافة للزراعة الى زيادة القيمة الاقتصادية للسلعة من خلال عمليات إنتاج خاصة، وتشمل كلا من الجرافة والصيد وصيد الأسماك فضلا عن زراعة المحاصيل وإنتاج الثروة الحيوانية والقيمة المضافة هي صافي ناتج قطاع ما بعد جمع كافة المخرجات وطرح المدخلات الوسطية ويتم حسابها بدون إجراء أية خصومات فيما يتعلق بإهلاك الأصول المصنعة أو بتدهور الموارد الطبيعية، ويتقرر منشأ القيمة المضافة طبقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد . [1]

الشكل رقم (1–4) : القيمة المضافة في قطاع الزراعة في الفترة (2000–2022)

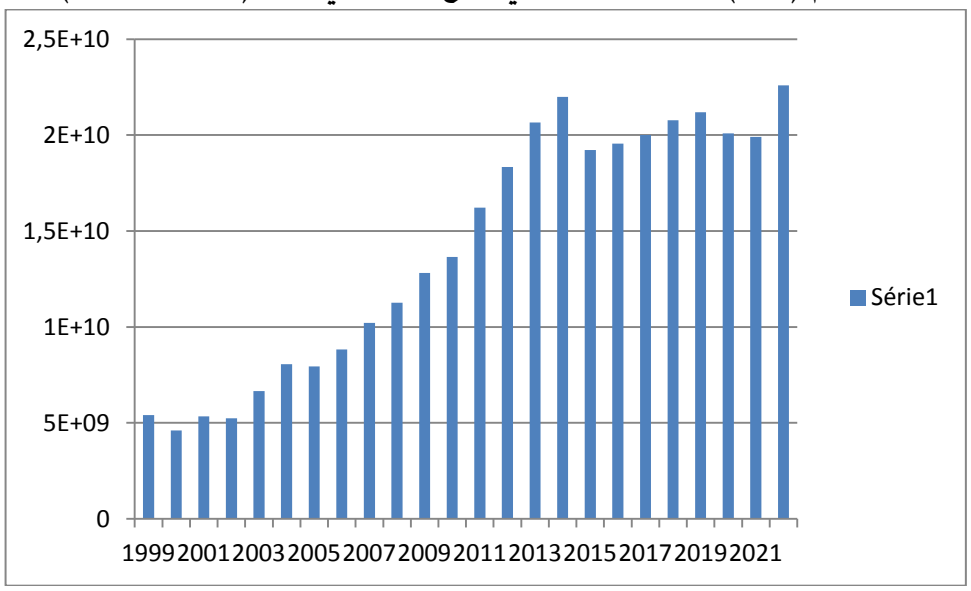

المصدر: مخرجات برنامج (MS Exel) اعتمادا على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل السابق تطورات القيمة المضافة في قطاع الزراعة بالجزائر حيث بلغت قيمة 4.0 مليار دولار أمريكي سنة 2000 لتبقى في ارتفاع إلى غاية سنة 2014 بقيمة 21.99 مليار دولار ثم انخفضت إلى 19.22 مليار دولار سنة 2015 ، وفي سنة 2019 بلغت قيمتها 21.19 مليار دولار ثم ارتفعت سنة 2022 إلى قيمة 22.59 مليار دولار أمريكي .

3 – الصادرات السلعية :

وتتصدر الصادرات السلعية من مواد نصف مصنعة وأسمدة ومواد زراعية غذائية ومواد التجهيز الصناعي والزراعي والمواد الخام والمواد الاستهلاكية غير غذائية المراتب الأولى من الصادرات خارج المحروقات [2]

[1] بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

[2] www.elkhabar.com

الشكل رقم (1-5) : تطورات الصادرات السلعية بالجزائر للفترة (2000 – 2022)

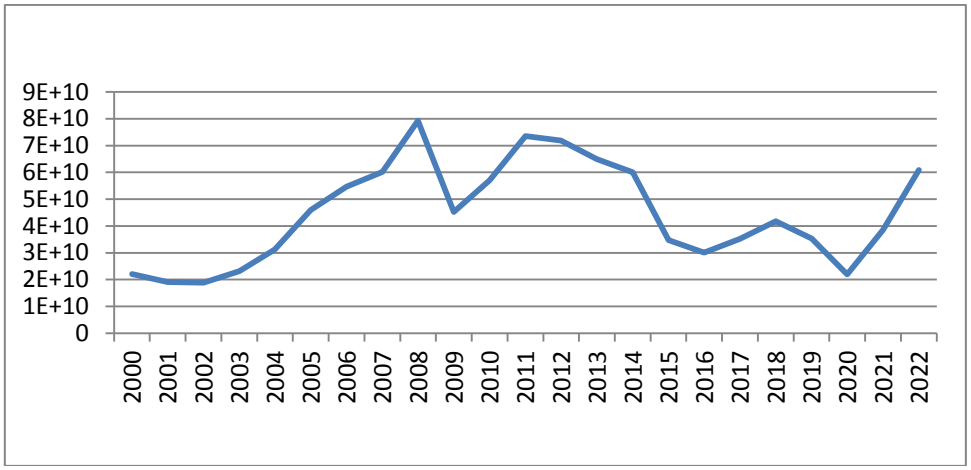

المصدر مخرجات برنامج (MS Exel) اعتمادا على بيانات البنك الدولي

تعتبر الصادرات السلعية من أهم الصادرات خارج المحروقات حيث شهدت تحسنا من سنة إلى أخرى لتصل إلى ذروتها سنة 2008 بقيمة 79.3 مليار دولار، ثم بدأت بالانخفاض بعد ذلك إلى أقصى حد بلغت فيه 21.93 مليار دولار سنة 2020 لتعاود التحسن بعد ذلك إلى غاية نهاية الفترة .

4 – صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (% من إجمالي صادرات السلع)

تشمل صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية، والصوت والفيديو والحاسب الآلي (الكمبيوتر) والتجهيزات ذات صلة والمكونات الالكترونية وغيرها من سلع التكنولوجيا والاتصالات وتستثنى من ذلك البرمجيات .[1]

الشكل رقم (1-6) : تطورات صادرات سلع التكنولوجيا المعلومات و الاتصالات للفترة (2000 – 2017)

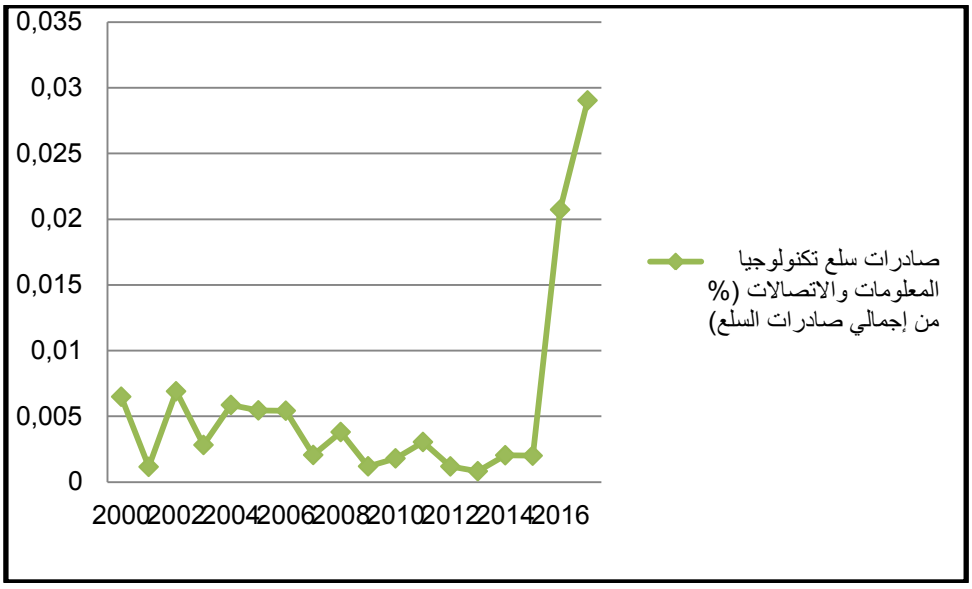

المصدر: مخرجات برنامج (MS Exel) اعتمادا على بيانات البنك الدولي

[1] قاعدة بيانات إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

نلاحظ أن صادرات سلع التكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقيت هامشية مع تذبذبات طفيفة إلى غاية سنة 2015 لتشهد قفزة وارتفاع كبير سنة 2016 دام إلى غاية نهاية الفترة .

1- السياحة الدولية:

يمكن تحديد صناعة السياحة الدولية في بلد ما على أنها مجموع النشاطات الداخلية الداعمة مباشرة لاستهلاك السلع والخدمات على يد الأجانب من السياح في البلاد.[1]

الشكل رقم (1-7) تطور السياحة الدولية في الجزائر في الفترة (2005 – 2020)

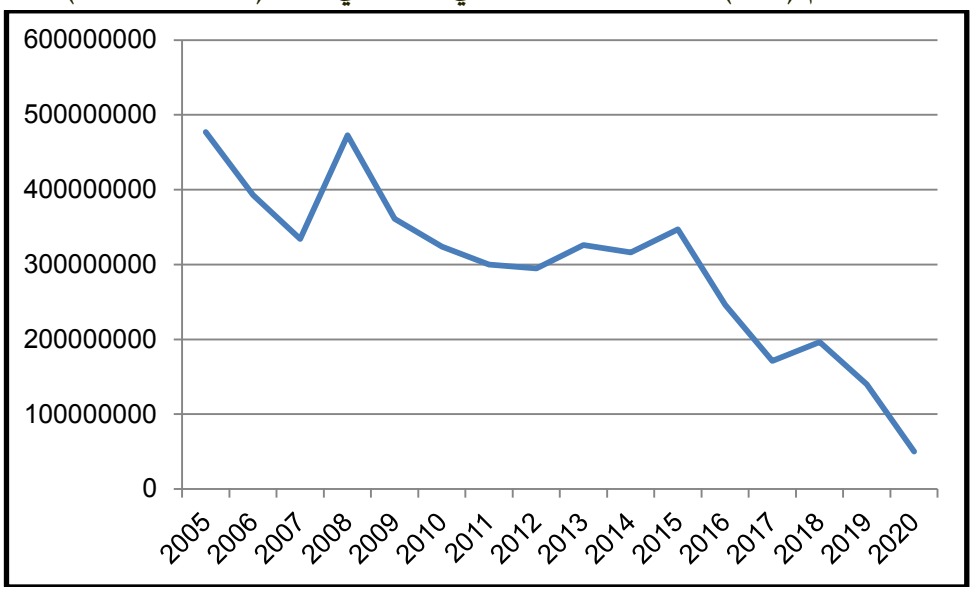

المصدر: مخرجات برنامج (MS Exel) اعتمادا على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن السياحة الدولية بالجزائر بلغت 477مليون دولار أمريكي ثم انخفضت إلى334 مليون دولار سنة 2007 لترتفع بالسنة التي بعدها إلى 473 مليون دولار سنة 2008، وفي سنة 2012 انخفضت إلى 295 مليون دولار بعدها ارتفعت إلى 347 مليون دولار سنة 2015 حيث بدأت بالانخفاض إلى غاية 50 مليون دولار سنة 2020 حيث نلاحظ تراجع كبير لصادرات السياحة الدولية طول الفترة .

[1] [1]لاسكوا – الترجمة الصادرة عن الأمم المتحدة، 1999، "دليل تجميع وتحليل جدول المدخلات والمخرجات"، دراسات في الأساليب: دليل الحسابات القومية، السلسلةF ، رقم 74، الأمم المتحدة، نيويورك، ص 211.

خاتمة الفصل :

من خلال دراستنا للفصل الأول تطرقنا إلى التعرف على أساسيات التجارة الخارجية وأساسيات التصدير كما تطرقنا إلى دراسة واقع الصادرات خارج المحروقات بالجزائر للفترة 2000 إلى 2022 عن طريق عرض مجموعة من الإحصاءات الخاصة بالقطاع ومن خلال ذلك استخلصنا بروز المجهودات المبذولة من طرف الدولة لترقية الصادرات خارج المحروقات بالفترة الأخيرة من الدراسة رغم هامشيتها بالفترات السابقة من خلال تنويع الصادرات وتقليل تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات وهذا نظرا لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية مما يؤثر على مداخيل الدولة من العملة الصعبة وبالتالي تأثر الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة، فبفضل السياسة الاقتصادية الجديدة التي اعتمدتها الحكومة نجحت الجزائر في رفع صادراتها خارج المحروقات منذ سنة 2021 لتنتقل إلى أكثر من 7 ملايير دولار خلال 2022 مقابل مبالغ لم تصل عتبة 2 مليار دولار قبل سنوات.

الفصل الثاني

الإطار النظري للنمو الاقتصادي

مقدمة:

يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي بصفة دائمة من الأهداف الأساسية للحكومات وذلك من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي.

كما يعتبر النمو الاقتصادي من التحديات الكبرى للدول النامية ومن أجل تحقيق ذلك وضعت هذه الدول خطط وبرامج لجميع الموارد والمتغيرات المؤثرة فيه.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

يلقي هذا المبحث الضوء على النمو الاقتصادي الذي يعتبر كأحد أبرز المواضيع الاقتصادية خاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي، ويقاس عادة هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج المحققة عن زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع، حيث يتم التعرف في هذا المبحث على مفهوم النمو الاقتصادي وخصائصه وطرق قياسه.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وطرق قياسه

أولا: تعريف النمو الاقتصادي:

توجد عدة تعاريف للنمو الاقتصادي ومن بينها:

-الزيادة في القدرات الإنتاجية في بلد معين الناتج إما عن زيادة الموارد الاقتصادية المستخدمة أو تحسين طرق استغلال هذه الموارد[1].

-كما يمكن تعريفه أنه زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي[2].

-وهو الزيادة المستمرة والمنتظمة في الإنتاج الوطني بقدر أكبر من التزايد الديمغرافي مع الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

إن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل النقدي الذي يشير إلى الوحدات النقدية التي يسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة بل يشير إلى زيادة في الدخل الحقيقي الذي يساوي الدخل النقدي على المستوى العام للأسعار أي أنه يشير إلى كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد خلال إنفاقه دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة فإن زاد الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار بنفس النسبة فلا يحدث تحسن في مستوى معيشة الأفراد وإنما انخفاض في المستوى المعيشي[3].

وكخلاصة النمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى وزيادة نصيب الفرد.

---

[1] كامل علاوي الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار الصفاء، عمان، 2009، ص281.

[2] إسماعيل عبد الرحمان، حزبي محمد موسى عريفات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل، عمان، 1999، ص373.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية) الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص51.

1- خصائص النمو الاقتصادي:

للنمو الاقتصادي خصائص أساسية:[1]

-يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني.

-أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم.

-يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.

ثانيا: طرق قياس النمو الاقتصادي

توجد العديد من المؤشرات التي يتم استخدامها لقياس معدل النمو الاقتصادي في بلد ما، وتتمثل في المؤشرات التي يمكن عن طريقها قياس درجة النمو الاقتصادي وعليه سنتناول (3) معايير رئيسية لقياس النمو :

1- معايير الدخل من تعريفنا لنمو الاقتصادي نستنتج أنه مرتبط بالتوسع في الناتج الوطني الحقيقي، والتوسع في الدخل الفردي، فمقياس النمو يعبر عن التغير في نمو الناتج القومي الحقيقي، والتوسع في الدخل الفردي فمقياس النمو يعبر عن

التغير في نمو الناتج القومي الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية، المنسوب إليها القياس، ويمكن أن ينقسم معيار الدخل إلى ثلاثة مؤشرات كما يلي:

أ- الدخل الوطني الإجمالي: ويعرف على أنه إجمالي الدخول المكتسبة من إنتاج السلع والخدمات في الدولة خلال سنة، وهذا من الناحية القيمية، أما من الناحية الاسمية فيعرف على أنه كل السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة.

وتعتبر دراسات حسابات الدخل الوطني الإجمالي من أهم المؤشرات التي تعطي صورة عن النشاط الاقتصادي في المجتمع.[2]

ب- الدخل الوطني الكلي المتوقع: حيث أن بعض الاقتصاديين اقترحوا قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس

الفعلي خصوصا لدى الدول التي تملك موارد غنية كامنة معطلة، أي حجتهم في ذلك أنه قد تكون الدولة موارد كامنة عليه كما يتوفر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثروتها الكامنة، وقد تم انتقادهم نظرا الصعوبة تقدير قياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل.[3]

---

[1] بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2016، ص83.

[2] عبد الكريم أوذيني، أثر تنمية الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2014-2015، ص 12.

[3] بدرية بودرهم، أثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية (2006-2016)، مذكرة ماستر في العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018/2017، ص59.

ج- متوسط نصيب الفرد: يعتبر هذا المقياس أفضل من المقياسين السابقين لكونه يأخذ بعين الاعتبار حجم الدخل وعدد السكان معا[1] وهو من أكثر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير كتلك القائمة على حسابه وانطلاقا من إجمالي السكان أو تلك أن قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير كتلك القائمة على حسابه وانطلاقا من إجمالي السكان أو تلك المعتمد على السكان العاملين فقط، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي للاستهلاك و حسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج وفي هذا الشأن فالاقتصاديون يتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية.[2]

ويستخدم لقياس معدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي للسنة المعينة مقارنة بسابقتها معدل النمو البسيط ويحسب كما يلي:

معدل النمو البسيط الدخل الحقيقي في الفترة الحالية - الدخل الحقيقي في الفترة السابقة / الدخل الحقيقي في الفترة السابقة 100

ويستخدم هذا المؤشر في التقييم قصير الأجل السياسات الحكومة أما في التقييم طويل الأجل فتستخدم معدل النمو المركب.[3]

د - معادلة سنجر « singer » في سنة 1952 وضع singer معادلة النمو التالية:

DSP-R حيث D هو معدل النمو السنوي لدخل الفرد، و S هو معدل الادخار الصافي، و p إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة) و R معدل نمو السكان حيث قام SINGER بالافتراض أن S=6% من الدخل الوطني P=0.2% و R= 1.25% فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو : D= -0.5 وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور رغم أن افتراضات SINGER كانت صادقة في عهده، وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر من 6% وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من 0.2% ومعدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1.25%.[4]

2- المعايير الاجتماعية

---

[1] بن قبيلة زين الدين، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص71.

[2] زير ريان، أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2005-2014)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص20.

[3] علي عبابة، التجارة العربية البينية وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2013، مذكرة ماستر أكاديمي، في العلوم التجارية، جامعة حمة لخضر، الوادي الجزائر، 2014-2015، ص35.

[4] قنادزة جميلة، الشركة العمومية الخاصة التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017-2018، ص23.

هناك العديد من المعايير الاجتماعية لقياس النمو الاقتصادي وسنتناول فيما يلي: أهم المؤشرات الاجتماعية بقدر من التوضيح:

أ- معايير صحية: هناك عدة معايير تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي:

-عدد الوفيات لكل 1000 من السكان.

- توقع الحياة عند الميلاد أي عدد الأفراد لكل طبيب وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا.

ب- معايير تعليمية: يؤدي التعليم إلى زيادة المعرفة وإلى اكتساب مهارات جديدة وهذا الأمور تؤدي إلى زيادة الإنتاجية من ناحية وإلى ترشيد الإنفاق من ناحية أخرى، بمعنى أن التعليم يؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة الاستثمار والادخار.[1]

ج- معايير التغذية: تعاني الدول النامية من عدم قدرتها على تدبير الغذاء الأساسي لسكانها، فعلى الرغم من أن الإنتاج العالمي للغذاء قد زاد إلى أن معظم الزيادة مصدرها دول شمال أمريكا وأوربا، أما الوضع في الدول النامية فإن زيادة إنتاج الغذاء فيها لم يلحق الزيادة في عدد سكانها ويترتب على ذلك زيادة اعتماد الدول النامية على الإنتاج من دول شمال أمريكا وأوربا.

ولعلاج هذا الموضوع يتطلب الأمر زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي وتطويره وتقديم المنح والمعونات للمشروعات الزراعية التي سيترتب على إقامتها زيادة إنتاج الغذاء.

د- معايير نوعية الحياة المادية: المعايير السابقة جميعها فردية تعتمد على ناحية اجتماعية بذاتها ولكن نحن بصدد معرفة معيار نوعية الحياة المادية فهو معيار اجتماعي مركب يتضمن أكثر من جانب من جوانب الحياة ولذا فإنه أكثر شمولي مقارنة بالمعايير السابقة، فهو يتكون من:

- توقع الحياة عند الميلاد.
- معدل الواقيات بين الأطفال.
- معرفة القراءة والكتابة.

هـ - دليل التنمية البشرية: وهو مقياس حديث نسبيا وهو من المعايير المركبة حيث يتكون من 03 معايير جزئية أو فرعية:

- معيار العمر المتوقع عند الميلاد.
- معيار التحصيل العلمي.
- معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.

3- المعايير الهيكلية: قبل الحرب العالمية الثانية كانت الدول الصناعية المتقدمة تعمل على توجيه اقتصاديات الدول النامية التي معظمها تحت سيطرتها السياسية والاقتصادية نحو إنتاج المنتجات الأولية الزراعية والمعدنية حتى يتسنى لها الحصول عليها بأسعار ملائمة وحتى تبقى تلك الدول سوقا لتسويق منتجاتها من السلع الصناعية، ولكن هذا الموضوع لم

[1] زير ريان، مرجع سابق، ص21.

يعد مقبولا بعد الحرب العالمية الثانية لعدة أسباب:

- حصول معظم تلك الدول على استقلالها.

- تراجع أسعار المنتجات الأولية وتدهور شروط التبادل التجاري في غير صالح الدول النامية لذلك اتجهت معظم الدول النامية إلى إحداث تغيرات هيكلية في اقتصادها عن طريق الاهتمام بالتصنيع، وذلك بهدف توسيع قاعدة الإنتاج وتشريعه.[1]

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي ونظرياته

أولا: أنواع النمو الاقتصادي

1- النمو الاقتصادي الموسع (Croissance extensive): يتمثل هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان أي أن الدخل الفردي ساكن.

2- النمو الاقتصادي المكثف (Croissance intensive): يتمثل هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان و لتالي يرتفع الدخل الفردي.[2]

ثانيا: نظريات النمو الاقتصادي:

1- النظرية الكلاسيكية للنمو : تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدام سميت ودافيد ريكاردو المتعلقة لنمو الإضافة إلى آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان وأرتكز الكلاسيك في تحليلهم للنمو الاقتصادي أن التراكم الرأسمالي هو مفتاح التقدم وأنه كلما ارتفع معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار، وأن الأرباح تميل للتراجع بسبب تزايد حدة المنافسة، كما أعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية العملية التزركم الرأسمالي؛ ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التزركم الرأسمالي، ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، إذن وكخلاصة وحسب الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع، وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي، أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون.

2- النظرية النيوكلاسيكية للنمو: ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصادييها : ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في كون النمو الاقتصادي عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات ثير إيجابي متبادل؛ حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو؛ كما أن نمو الناتج الوطني يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور

---

[1] زير ريان، مرجع سابق، ص21،22،23.

[2] بن البار امحمد، دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر للفترة الممتدة بين (1970-2009)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص60.

وأرباح، كما أنه يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع العمل الأرض الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا) حيث يعتبر الكلاسيك أن النسبة لعنصر العمل تجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه أهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة، أما التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي الصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.[1]

3- النظرية الكينزية للنمو: ترتبط هذه النظرية فكار الاقتصادي جون مايناردكينز، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف؛ حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك، وتفرق هذه النظرية بين ثلاثة معدلات للنمو، وهي:

- معدل النمو الفعلي يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل.
- معدل النمو المرغوب : يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.
- معدل النمو الطبيعي : هو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل.

ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي؛ فالتعادل الأول يؤدي التوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم.[2]

4- النظريات الحديثة للنمو: ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها:

-نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني.

-أما غريك مانكيوي، ديفيد رومر وديفيد ويل سنة 1992 فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة الدالة الإنتاج الترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال الرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية؛ لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساو"للواحد الصحيح

[1] زروخي صباح، محددات النمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1993-2015)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد02، العدد36، جامعة الجلفة، الجزائر، 2018، ص76.

[2] مليك محمودي، يوسف بركان، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد07، العدد07، جامعة الواد، الجزائر، 2016، ص262.

والتالي تنفرد هذه النظرات السابقة لها قسمت رأس المال إلى جزأين هما : رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء؛ حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بردة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية.[1]

المطلب الثالث: عناصر ومحددات النمو الاقتصادي

أولا: عناصر النمو الاقتصادي

- **التقسيم الأول:** هناك ثلاثة عوامل رئيسية تحدد النمو الاقتصادي، وتؤخذ هذه العوامل على شكل مجمعات وتتمثل في كل من العمل ، رأس المال والتطور التقني إلا أنه يبقى من الصعب تحديد أي من هذه العوامل الثلاثة يلعب دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي لأن هذا يتوقف على خصائص كل اقتصاد و مدى تطوره.

1- نوعية اليد العاملة: يحدد كل من عدد السكان والإدارة في العمل لدى أفراد المجتمع، عرض العمل والعنصر الأهم في كل هذا هو نوعية اليد العاملة سواء تعلق الأمر بحالتها الصحية أو بمستواها التكويني وكفاءته.

2- رأس المال: يعرف رأس المال في الفكر الاقتصادي كسلعة تستعمل الإنتاج سلع وخدمات أخرى، كما يعتبر العديد من الاقتصاديين أن الاستثمار وتراكم رأس المال عنصران أساسيان وضروريان للنمو الاقتصادي، كما تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القوية بين معدل تراكم رأس المال المادي ومعدل النمو الاقتصادي أي أن رأس المال أصبح يمثل المتغير الاستراتيجي المهيمن على تحقيق كل من النمو والتنمية الاقتصادية، وأن توفر أكبر حجم من الموارد الادخارية واستثمارها يمكن البلدان النامية من كسر حواجز التخلف الاقتصادي والانطلاق نحو النمو الاقتصادي.[2]

3- التقدم التقني والإبداع: إن المعارف العلمية و التقنية الحديثة مساهمة كبيرة في نمو الناتج الوطني، كما أن الإبداعات تخلق فرصا جديدة للاستثمار، وتغير طبيعة السلع والخدمات المتاحة للمجتمع.[3]

وقد زادت حديثا أهمية التقدم التقني خاصة في ميدان البحث الاقتصادي، كما تم إدماجه في النماذج الحديثة للنمو الاقتصادي، ويتمثل التقدم التقني في تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي في وسائل وعمليات الإنتاج والتي تسمح بزيادة ونمو حجم الإنتاج، كما أن التقدم التكنولوجي يمكن من إنتاج سلع جديدة وذات نوعية جيدة ويؤدي هذا على تطور النظام الاقتصادي ككل.[4]

---

[1] توفيق عباس، عبد عون المسعودي، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص32.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية، مرجع سابق، ص105.

[3] توفيق إبراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة وآخرون، الاقتصاد، إصدارات المجمع للمحاسبين القانونيين، مصر، 2001، ص194.

[4] حسين عمر، التطور الاقتصادي، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1988، ص213.

وفي ظل هذه الشروط، وإذا اتسم تصرف الأفراد بالعقلانية، فلابد من وجود علاقة ثابتة بين حجم الإنتاج الحقيقي (Y)، ومخزون رأس المال (K) حجم العمل المستخدم (L) والتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج (T) و يمكن كتابة هذه العلاقة كمايلي: Y= (K,L,T)

وتعبر هذه الصيغة الرياضية عن الدالة الكلية للإنتاج.

– **التقسيم الثاني:** من جهة أخرى فقد قام (Mc Connell1990) بتقسيم العوامل والأسباب التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي، إلى أسباب مرتبطة بجانب العرض وأخرى مرتبطة بجانب الطلب:

من جانب العرض لدينا:

- كمية ونوعية الموارد الطبيعية.
- كمية ونوعية الموارد البشرية.
- المتوفر من السلع الرأسمالية
- التكنولوجيا

وكلما زادت كمية ونوعية كل من الموارد الطبيعية، وكذلك اليد العاملة المؤهلة، بالإضافة إلى توفر قدر كافي من عرض الموارد المالية ممثلا في الادخار، وتكنولوجيا متطورة، فإن هذا يؤدي إلى مزيد من الإنتاج الحقيقي وبالتالي إلى زيادة مستوى النمو الاقتصادي.

وبالإضافة إلى هذه العوامل، فإن هناك عاملان آخران يساهمان في النمو الاقتصادي، ويرتبطان بجانب الطلب وهما :

أ– تزايد الطلب الكلي: حيث أن ارتفاع حجم الطلب الكلي يؤدي إلى التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، وبالتالي استعمال كل قدرات الإنتاج المتاحة في المجتمع، مما يزيد من حجم الناتج القومي الإجمالي .

ب– الاستخدام الأفضل للموارد: إن الاستخدام الكامل للموارد قد لا يكفي وحده لتحقيق الزيادة في الإنتاج، لهذا ينبغي أيضا تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، وهذا بتوجيه الموارد الاقتصادية والمالية بالطريقة التي تسمح بتحقيق مستويات أكبر في الإنتاج.

ويوضح الشكل البياني () خط إمكانيات إنتاج الدولة (AB) والذي يمثل البدائل المختلفة التي يمكن إنتاجها بالموارد المتاحة، والتي تحقق كل من شرطي التوظيف الكامل والاستخدام التام لعوامل الإنتاج والنمو الاقتصادي في هذه الحالة يمثله انتقال منحنى خط إمكانيات الإنتاج إلى جهة اليمين وإلى الأعلى أي الانتقال من AB إلى AB والذي يعكس زيادة حجم الإنتاج الحقيقي.

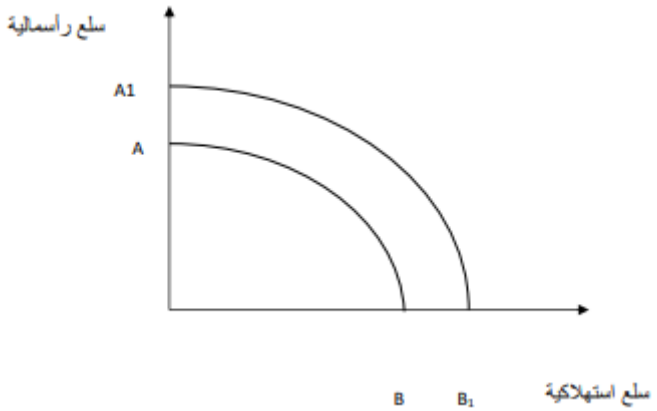

وبالرغم من أهمية عوامل الطلب، فإن لعناصر العرض تأثيرا مهما على النمو الاقتصادي وهي العوامل التي تؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي إلى اليمين من S إلى S_1. وهذا ما يوضحه الشكل ().

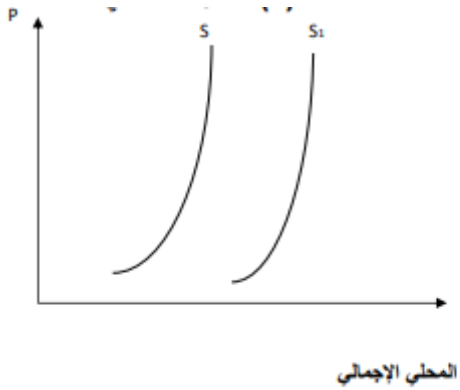

يعكس انتقال شكل العرض الكلي إلى اليمين إلى مقدار الزيادة في حجم إنتاج الحقيقي للبلاد، والذي يمكن أن يتأثر بإحدى العاملين التاليين:

1- زيادة كمية الموارد المتاحة

2- زيادة إنتاجية تلك الموارد

تتأثر الإنتاجية بدرجة التقدم التكنولوجي، أي مدى تطور التقنيات المستعملة في الإنتاج وتقديم الخدمات، وحجم رأس المال المستخدم، بالإضافة إلى نوعية اليد العاملة وتخصصها ومقدار الكفاءة في توزيع الموارد في المجالات الأكثر إنتاجية.

ومن خلال هذا التحليل الدور الرئيسي والأهمية التي يحتلها تراكم رأس المال عن طريق توفر ادخار بقدر كافي يوجه نحو استثمارات أكثر إنتاجية تؤدي إلى تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي، ومن هنا تظهر أهمية المؤسسات التي تعمل على توفير هذا التمويل ممثلة في النظام المالي والمصرفي.[1]

ثانيا: محددات النمو الاقتصادي:

سنحاول التعرف على أهم محددات النمو الاقتصادي وهي كالتالي:

1- المحددات التقليدية للنمو الاقتصادي:

- كمية ونوعية الموارد البشرية: تستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن : معدل الدخل الحقي للفرد=$\frac{\text{الناتج القومي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$

[1] توفيق إبراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة وآخرون، مرجع سابق، ص199.

عدد السكان هو المحدد كما يمكن أن يكون عليه معدل الدخل الحقيقي اعتمادا على مقدار الناتج القومي الإجمالي، فكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل القومي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي.[1]

•كمية ونوعية الموارد الطبيعية: الموارد الطبيعية هي الموارد التي لا دخل للإنسان في صنعها، بل هي هبة الخالق سبحانه وتعالى، وهي تتكون من الأرض وما عليها وما بداخلها، وعلى الرغم من اختلاف آراء الاقتصاديين تبقى الموارد الطبيعية عنصر أساسي ومهم في النمو الاقتصادي إذا تم استغلالها بشكل مناسب خاصة في المرحلة الأولية للنمو، فأي بلد يتمتع بكميات هائلة من أي مورد طبيعي غير مستغل هو بلد لا يمكن له تحقيق أدنى مستويات النمو الاقتصادي.[2]

• تراكم رأس المال: إن تراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار، أي أنه كلفة أو ثمن النمو الاقتصادي الذي يضحي به المجتمع من أجل الادخار الغرض تراكم رأس المال، فلا بد للمجتمع أن يضحي بالاستهلاك المادي لإنتاج السلع الرأسمالية مثل: المعامل الآلات طرق المواصلات الجسور المدارس الجامعات والمستشفيات... الخ.[3]

وقد أجمع الاقتصاديون بمختلف مدارسهم الفكرية على أهمية الدور الذي يلعبه تراكم رأس المال في تحقيق النمو الاقتصادي، وقد تجدر الإشارة إلى أن تراكم رأس المال ليس مهما بحد ذاته فحسب بل أنه الوسيلة الرئيسة للتقدم في المعرفة والتي بدورها تعتبر محددا رئيسيا لنمو الإنتاجية، إذ أن رأسمال في حالة كونه المصدر الوحيد للنمو الاقتصادي لابد أن يكشف عن تناقص العائد من رأس المال تبعا لتناقص إنتاجيته الحدية مع كل زيادة في الكمية المستخدمة منه في عمليات الإنتاج.[4]

• معدل التقدم التقني: التقدم التكنولوجي يعني الجهود المستمرة التي بلغها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وهو يعتبر أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي، فهو يعمل على تطوير وتحسين رأس المال العيني ورأس المال البشري. [5]

وجوهر عامل التقدم التقني والتكنولوجي يكمن في مدى إمكانية الاستفادة منه ومن أدواته المتاحة في تحسين مستويات الإنتاج، وبالتالي تحسين دخول الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم، والمعرفة الفنية والتقدم التكنولوجي

---

[1] حربي موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص270.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، دار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص470.

[3] محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 2005، ص406.

[4] عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط منظمة الأوبك وآثاره على النمو الاقتصادي، في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية 1970-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2011، ص71.

[5] حسين بن عارية، بطاهر سمير، دور التعليم في النمو الاقتصادي، مجلة السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان، العدد الثاني، ديسمبر، 2011، ص273.

يجب أن لا يتم حصرها في جانب واحد معين بل يجب أن يمتد أثرهما ليشمل الجوانب التعليمية والإدارية والتسويق والإنتاج وغيرها من المجالات التي تؤثر في النمو الاقتصادي وآلياته.[1]

2- المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي

2-1- المحددات الكيفية (المؤسساتية) للنمو الاقتصادي

أ- المحددات الكيفية الداخلية:

●الاستقرار السياسي والأمني: غالبا ما تؤدي حالة عدم الاستقرار السياسي إلى عدم تشجيع الاستثمار وإعاقة النمو الاقتصادي، مما يترتب عليه أن أصحاب رؤوس الأموال سوف يمتنعون أو يخشون من استثمار رؤوس أموالهم، ولذلك كلما كان البلد أكثر استقرارا وأمانا في الوقت الحاضر وفي المستقبل كان تكوين رأس المال أكبر وعلى العكس كلما كان البلد أقل استقرارا وأمانا كان تكوين رأس المال صغيرا في ذلك البلد.

لذا يتعين على الحكومة توفير بيئة مستقرة للمنشآت الإنتاجية الحديثة سواء كانت عامة أو خاصة.[2]

●السياسات الاقتصادية الكلية واللوائح والقوانين:

1- السياسات الاقتصادية الكلية: تشير الدراسات إلى أن السياسات الاقتصادية الكلية الداعمة للاستقرار لها تأثير جوهري إلى حد ما على الناتج الاقتصادي، ونمو الإنتاجية يتوقف بدرجة كبيرة على مدى تدخل الحكومة في السياسات المالية والنقدية ودرجة الحرية الاقتصادية تؤثر على نمو الناتج القومي.[3]

2- اللوائح والقوانين: حيث تتسبب اللوائح والقوانين الصارمة في إعادة النمو مثل تأثيرات بعض السياسات الخاصة، وتشمل اللوائح المنظمة السوق المنتجات والقيود التجارية على أداء الصناعة، حيث تشير النتائج التجريبية إلى وجود تأثير سلبي مباشر للوائح وقوانين سوق المنتجات على الإنتاجية، فكلما كان البلد أبعد من حدود التكنولوجيا يؤدي ذلك إلى الحد من انتشار المعرفة .[4]

● الحلقة المفرغة للفقر : إن المستوى المنخفض المعدلات الادخار في البلدان بعد من أهم الأسباب في توليد الحلقة المفرعة للفقر أو الحلقة المفرغة للتخلف، ذلك أن تكوين رأس المال من أهم العوامل التي تحفز النمو الاقتصادي، وهكذا فإن تطوير الاستثمار يزيد في الادخارات ونمو معدلاتها، فعدم توفر الموارد لاستخدامها في تعزيز وتطوير القابلية الإنتاجية في المستقبل الإنتاج الغذاء والسكن وغيرها من ضروريات الحياة يجعل البلدان الفقيرة غير قادرة على تخصيص الموارد من الاستهلاك الجاري من أجل الاستثمار.[5]

---

[1] علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، (الواقع، العوائق وسبل النهوض)، دار جليس الزمان، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص49.

[2] سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية، القاهرة، مصر، 2000، ص307.

[3] عبد المجيد فدي، مدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003،ص60.

[4] نزار سعد الدين، سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص290.

[5] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسيات وموضوعات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص152.

- سياسات البلدان النامية من أهم الأسباب التي تجعل سياسات البلدان غير ملائمة لعمليات التنمية أن تلك البلدان تحاول في سياستها أن تقلد الترتيب الاقتصادي للبدان المتقدمة، دون الأخذ بعين الاعتبار المراحل التي قطعتها تلك البلدان والمتطلبات التي تتطلبها عملية النمو يهدف إحداث التغيرات الهيكلية التي حصلت في البلدان المتقدمة، مع تطور تدريجي في التقنية التي رافقت عمليات التغيير الهيكلي فيها.[1]

ب- المحددات الكيفية الخارجية

- الاستقلال السياسي: إن الظروف المستقرة وحدها لا تكفي لإيجاد نمو اقتصادي متواصل، فمعظم الحكومات الاستعمارية كانت تنشئ استثمارات محدودة لتدريب أصل البلد في تطوير إنتاج المواد الأولية لتصديرها إلى الدول الصناعية دون الاهتمام بإحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة أو الضرورية السير عملية النمو الاقتصادي، ومن المعلوم أن الاستقلال السياسي في معظم الحالات أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي الحديث، لأن وجود الاستقلال السياسي يمكن البلد من أن يرسم السياسات الاقتصادية الملائمة لمصلحته، وفي خلاف ذلك فإن رسم السياسات الاقتصادية بكوك لغير صالح البلد، وبالتالي يكون انعدام الاستقلال عقبة في طريق النمو. [2]
- سياسة البلدان المتقدمة: إن السياسات التي تتبناها البلدان المتقدمة تقوم على أسباب وأهداف اقتصادية وسياسية، دون أن تضع تلك البلدان تأثيرا على مسألة إعاقة التنمية الاقتصادية للبلدان النامية فتلك السياسات في جوهرها سياسات حماية، حيث أن البلدان المتقدمة غير راغبة في فتح أسواقها المنتجات الصناعية من البلدان الأقل تطورا، إضافة إلى ذلك سياسة تدفق الموارد البشرية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة والتي تشكل تكوين رأس المال البشري الضروري المرافقة تكوين رأس المال المادي في عملية النمو وعلى ذلك فإن تشجيع ظاهرة هجرة الأدمغة من قبل البلدان المتقدمة بشكل عائقا أمام اقتصاديات البلدان الأقل تطورا.[3]

2-2- المحددات الكمية (الاقتصادية) للنمو الاقتصادي

أ- المحددات الكمية الداخلية

- رأس المال البشري : مما لا شك فيه أن النمو الاقتصادي المبني على المعرفة هو الأفضل والاستثمار في الإنسان يتضمن تنمية المهارات العلمية البشرية وهي الاستثمار في رصيد رأس المال البشري والأنشطة الإبداعية، ويبرز أثر الرأس المال البشري من خلال تكوين عنصر المعرفة المتمثل في البحث والتطوير الذي حقق أعلى العوائد الاستثمارية الإجمالية.[4]

---

[1] عبادة عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص74.

[2] عبادة عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص75.

[3] سالم توفيق النجفي، مرجع سابق، ص311.

[4] قبور نور الدين، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والنقود والبنوك، جامعة سطيف، 2008، ص51.

- النمو السكاني: النمو السكاني له أثر موجب وآخر سالب على النمو الاقتصادي، فمن جهة تؤثر ارتفاع معدلات النمو السكاني أو الزيادة في حجم السكان على متوسط دخل الفرد، حيث يؤدي إلى تقليله وبالتالي تراجع معدلات نمو الدخل الفردي، ومن جهة أخرى يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي شريطة التغير في المواقف والقيم الاجتماعية، كتوسيع نطاق المعرفة التقنية من خلال التعليم والتدريب وهذا ما يؤدي إلى زيادة الانتشار المعرفي في أوساط العاملين في القطاعات الإنتاجية مما يرفع من إنتاجيتهم.[1]
- الاستهلاك النهائي: هو مجموع السلع والخدمات الإنتاجية المستخدمة للإشباع المباشر والآتي الحاجات الأعوان غير المنتجة المقيمة، وهو لا يتعلق إلا بالسلع والخدمات الإنتاجية، حيث أن الخدمات غير الإنتاجية تستبعد من الاستهلاك النهائي، فالعائلات والإدارات العمومية والمؤسسات المالية هي وحدها التي لها استهلاك نهائي، وفروع الإنتاج والشركات وأشياء الشركات لها استهلاك إنتاجي وليس نهائي.

الاستهلاك النهائي له تأثير كبير على النمو الاقتصادي حيث أن زيادة الاستهلاك تعني زيادة الطلب الداخلي والذي يشجع على فتح مستثمرات جديدة واستقطاب الاستثمار الأجنبي، مما تكون هناك زيادة في الإنتاج وهذا التلبية الطلب الذي يساهم بدوره في زيادة النمو الاقتصادي.[2]

- التضخم: يعرف على أنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية، ويكون هذا الارتفاع مستمر ولفترة طويلة في أسعار السلع والخدمات، حيث يؤدي إلى التأثير في ميزانية الأفراد من خلال انخفاض القوة الشرائية لهؤلاء الأفراد.

ولقد اختلفت الآراء حول أثر التضخم على النمو الاقتصادي، حيث يرى بعض الاقتصاديين أن التضخم يؤثر على حافز الادخار وإنتاجية العمال وحماسهم نتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية، ويرى فريق آخر أن التضخم قد يكون دافعا لعملية النمو الاقتصادي، حيث أن ارتفاع الأسعار الفترة يعمل على زيادة الأرباح فريد الاستثمارات ويزيد التشغيل وتنخفض البطالة.[3]

- البطالة: هي عبارة عن مجموع الأفراد الذين لا يعملون ولديهم الرغبة في العمل، عند مستوى الأجر السائد في السوق، كما تعرف على أنها التوقف الجبري لجزء من القوة العاملة في المجتمع بالرغم من القدرة والرغبة في العمل والإنتاج.

غدت ظاهرة البطالة مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية تعبر بوضوح عن عجز في البني الاقتصادية وعن خلل على الصعيد الوطني، إذ تعتبر افة اجتماعية خطيرة ينجم عليها آثار عديدة منها انخفاض مستوى الدخل الفردي، وانخفاض القدرة الشرائية وبالتالي انخفاض الاتفاق الاستهلاكي وكذلك حجم الادخار وما قد ينتج عن

---

[1] عدنان فضل أبو الهيجاء، النمو السكاني والنمو الاقتصادي في ظل التقدم التكنولوجي، دراسة حالة الأردن للفترة 1878-1998، دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد32، العدد1، 2005، ص18.

[2] قادة قاسم، عبد المجيد قدي، المحاسبة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص66.

[3] بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010، ص258.

ذلك من كساد وفائق في الناتج الكلي للاقتصاد، كل هذه الآثار تعود بالسلب على معدلات نمو القطاعات التي تؤثر على النمو الاقتصادي."[1]

ب- المحددات الكمية الخارجية

- الانفتاح التجاري (الانكشاف الاقتصادي): يدل هذا المحدد على درجة انفتاح اقتصاد ما على العالم الخارجي من حيث المبادلات التجارية المختلفة، سواء على مستوى الصادرات أو الواردات، حيث كلما كان حجم هذه المبادلات كبيرا كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا، ففي دراسة الصندوق النقد الدولي وجد أن الدول الأكثر انفتاحا على العالم الخارجي حققت معدلات مرتفعة نسبيا.

ويعتبر مؤشر جوهري على قدرة الدولة التنافسية في السوق الدولية، وهذا الارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة في مجال العملات الأجنبية وماله من آثار على الميزان التجاري. [2]

- الاستثمار الأجنبي المباشر: يقصد به مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى الأقطار المستقبلية لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجاة بالمشاركة مع رأس المال المحلي الإقامة المشاريع المختلفة في تلك الأقطار، كما يعرف على أنه نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر أجنبي في قطر مضيف بقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار.

وهو يعتبر من أهم مصادر تمويل الدول النامية لأنه يؤثر على الهيكل الاقتصادي للدولة المضيفة، وبذلك يؤثر على مستوى التشغيل وعلى تركيبة عوامل الإنتاج، وعلى طبيعة المنافسة في الأسواق المحلية وكذلك على الميزان التجاري، كل هذا يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي.[3]

الاستثمار الأجنبي له أثرين:

– الأثر المباشر: يؤدي إلى زيادة معدلات نمو الاستثمارات المحلية، ويتحقق هذا الأثر إذا كانت هناك علاقة تكاملية أو طردية بين الاستثمار الأجنبي والاستثمارات المحلية.

- الأثر غير المباشر: يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي إذا صاحبته آثار خارجية موجبة على الاستثمارات المحلية في الدول المضيفة، والتي تزيد من إنتاجية عنصر العمل ورأس المال في هذه الدول.

- أسعار المحروقات تلعب المحروقات دور كبير في تنمية وتطوير الدول المستهلكة لها أو المصدرة لها حيث تعد العصب الحيوي للدول المنتجة وأيضا الدول المستهلكة ومحركا أساسيا لاقتصادياتها، لدرجة أصبحت عنصر خلاف بين الدول الكبرى للسيطرة على منابعها ومن ثم التحكم بأسعارها.

---

[1] غزالي محمد، تأثير البطالة، على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2016، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة مستغانم، 2018، ص10-11.

[2] رشاد العصار، عليان الشريف، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص13.

[3] عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1989، ص25.

أسعار المحروقات ترتبط وتتأثر بعوامل عدة منها ما هي طبيعية ومنها ما هي سوقية ومنها ما هي سياسية فالدول المنتجة لها يتأثر نموها الاقتصادي بانخفاض أسعار المحروقات خاصة إذا كانت هذه الدول تعتمد في ميزانيتها على عائدات المحروقات باعتبارها أهم مصدر مواردها، أما الدول المستهلكة لهذه السلعة فارتفاع أسعار المحروقات يعرقل نموها الاقتصادي، لذا فعند زيادة أسعار المحروقات تسعى الدول المنتجة لها لزيادة إنتاجها للحصول على مداخيل إضافية تغطي حاجاتها الاقتصادية، أما الدول المستهلكة لها كالدول الصناعية فتسعى لزيادة إنتاجها من أجل تقليل وارداتها من المحروقات.[1]

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر

يعتبر النمو الاقتصادي إحدى التحديات الكبرى لتطور الدول النامية والتخلص من التخلف لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود، وفي سبيل ذلك رسمت البيانات والخطط والبرامج على اختلاف فلستها وتوجهاتها لجميع الموارد لتحقيق ذلك.

ففي الجزائر ولتدارك ذلك التأخر الحادث في النمو الموروث على الأزمة الاقتصادية والمالية والسياسية وكذا الأمنية التي مرت بها البلاد ومنذ 2001 اعتمدت الجزائر سياسة الإنعاش الاقتصادي لم يسبق لها مثيل منذ الاستقلال وكذلك عبر برامج تنموية انطلقت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، مرور بالبرنامج التكميلي لدعم النمو، وأخرا البرنامج الخماسي، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال المطلب الأول أساسيات حول النمو الاقتصادي في الجزائر، أما في المطلب الثاني سنتناول نظريات تاريخية في الجزائر.

المطلب الأول: أساسيات حول النمو الاقتصادي:

لقد نال موضوع النمو الاقتصادي في الجزائر اهتماما كبيرا ، حيث مر بمجموعة من المراحل وذلك خلال فترة الانتقال من الاقتصاد الوضعي إلى اقتصاد السوق، بالإضافة إلى تميزه بمجموعة من الخصائص والمؤشرات التي تساعده في الرفع من معدلات النمو الاقتصاد.

أولا: مراحل تطور النمو الاقتصادي:

لقد عرفت الجزائر تطورات هامة وعديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة الاقتصاد المخطط إلى الانتقال نحو اقتصاد السوق، حيث أن عملية الانتقال هذه ميزتها جملة من الإصلاحات وهي:

1- مرحلة التصنيع و النمو الاقتصادي من 1962 – 1988 .

2- مرحلة الإصلاحات و التعديل الهيكلي بين 1989 – 2000 .

[1] عواودة دليلة، نواورية خولاء، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر في تمويل التنمية، كلية الاقتصاد، جامعة قالمة، 2013، ص89.

3- مرحلة الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2014.

أولا/ مرحلة الانتظار والتصنيع من 1962-1988:

عرف النمو الاقتصادي خلال هذه المرحلة فترتين:[1]

1-1- مرحلة الانتظار 1962-1966: عرفت الجزائر نمو متدنيا (19،68-%)لأنها كانت حديثة الاستقلال كما اتسمت بضعف مقوماتها المالية، وكذا تدمير البنية التحتية الضرورية لانطلاق النمو الاقتصادي، وسرعان ما ارتفعت نسبة تأميم الأراضي المعمرين سنة 1963 حيث تميزت هذه الفترة باستقلال الجزائر وفراغ في النظرية الاقتصادية والنموذج المراد إتباعه.

1-2- مرحلة التصنع من 1967-1988: في هذه المرحلة شهدت تذبذبات حادة في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي يمكن تفسيرها بالتقلبات الحادة في أسعار النفط والأزمات المالية العالمية العديدة التي بدورها تؤثر على الطلب العالمي للطاقة، حيث نلاحظ ارتفاعات لمعدل النمو الحقيقي في عام 1974 الذي قدر ب(49،47 %) يمكن تفسيره بتداعيات الحرب العربية الإسرائيلية وما صاحبها من ارتفاعات حادة في أسعار النفط، وفي عام 1980 انخفض إلى 7.90 % والتي تسمى الصدمة النفطية الثانية نتيجة الحرب العراقية الإيرانية وأسعار النفط التي بلغت مستويات قياسية و لكن هذه الأسعار انهارت خلال أزمة 1986 المالية، مما انعكس على معدل النمو بانحدار شديد إلى مستويات وصلت إلى والي 0.4 % بالإضافة إلى سنتي 1987 -1988 و التي كان فيها انخفاض ملحوظ في معدلات النمو قدرت (- 0.7%) و(-1%) على التوالي مما أدى إلى حدوث انهيار اقتصادي في الجزائر .

ثانيا/ مرحلة الإصلاحات والتعديلات الهيكلية من 1989 إلى 2000:

إن السياق التاريخي لعملية الإصلاح في الجزائر بثلاث مراحل أساسية[2] :

1- مرحلة الإصلاحات المحتشمة: نتيجة لانتعاش أسعار النفط خلال حرب الخليج الثانية حيث وصل معدل النمو عام 1989 إلى 4.4 % بالإضافة إلى سنة 1990 انخفض مقارنة ب 1989 إلى4 % .

2- مرحلة التردد والتراجع في الإصلاح من 1992 – 1993: خلال هذه الفترة طبع مسار الاصطلاح بطابع التردد ولارتخاء بخصوص السياسة الاقتصادية ، في وقت الذي عادت الإختلالات الاقتصادية في الظهور من جديد ولذلك تباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة و زيادة الاختلالات، إذ زاد الاستهلاك الحكومي الذي وصل إلى 2 % من الإجمالي الناتج المحلي وهبط الاستثمار بأكثر من 10 % من الناتج المحلي أما بالنسبة للاختلالات المالية فقد عرفت الميزانية العامة عجز قدر 100 % سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف الذي قلص الإيرادات من الصادرات البترولية و كذا انتشار الدعم الحكومي للسلع

[1] كرباني بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005، ص2.

[2] طاوس قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014، ص83-84.

الاستهلاكية التي شكلت 5 % من الناتج سنة 1992 – 1993، زيادة على تراجع السلطات قليلا عن سياسة الشد المالي مما أثر على التطورات النقدية ونتيجة لتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية و انهيار أسعار النفط انعكس هذا سلبا على النمو الاقتصادي حيث بلغ سنة 1993(1.2%).

3- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة 1994-2000: تمكنت الجزائر من العودة إلى النمو الاقتصادي الايجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية من1987إلى 1994، باستثناء سنة 1989 بنمو قدره 4.4 % و نمو بمعدل 5.1% سنة 1998 وان كان النمو غير كافي ولا يسمح بالقضاء على المخلفات السلبية لعملية الإصلاح من حيث ارتفاع البطالة وانتشار الفقر.

وبعدها عاود انخفاض مجددا سنتي 1999 و 2000 إلى مستوى 3.2 % و 2.2 % على التوالي ، ومن أسباب الانخفاض هو انخفاض حجم الاستثمار سواء كان عاما أو خاصا ويتميز الاستثمار بشكل عام في الجزائر خلال الفترة، يبرز قطاع المحروقات على أنه المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر إبان تلك الفترة إذ بلغ متوسط النمو الاقتصادي المحروقات2.5 % ومتوسط معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات 2.2 % وهو ما يعكس تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

ثالثا/ مرحلة الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2014 : تم استغلال هذه الفترة في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما يسمى بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام 28.31 % سنة 2003 وكان معدل النمو الاقتصادي هو 6.8 % و بالنسبة لمرحلة 2005-2009 فإن معدلات النمو تراجعت وكذا في مرحلة من 2010 – 2014 حيث وصل إلى 3.3 % و سنتطرق له بالتفصيل فيما بعد.

ثانيا: خصائص النمو الاقتصادي في الجزائري

يتميز النمو الاقتصادي في الجزائر بالخصائص التالية:[1]

-مستوى نمو غير كافي: أثبتت الدراسات أنه لكي يمكن الحفاظ على مستوى معيشة السكان يجب أن لا تقل نسبة نمو الناتج الوطني الخام عن 6 % عندما يزداد عدد السكان بنسبة 1 % غير أنه على الرغم من التقدم المحقق خلال السنوات الثلاث الأخيرة فان النمو مازال غير كافي من أجل:

- تلبية الحاجات الناجمة عن تزايد السكان .
- تغطية الطموحات الجديدة المترتبة عن الانفتاح على أنماط استهلاك البلدان المتطورة.

وتعطي البنية الديمغرافية في الوقت الراهن صورة عن حاجات السكان وطموحاتهم غير محددة وقدراتهم على خلق وإعداد السياسات العمومية وتنفيذها، وإن تأثير النمو الديمغرافي على التنمية يمكن اعتباره ايجابي لأن هذا النمو يسمح بزيادة اليد العاملة بكثرة وحركتها المتزايدة وكلفتها الزهيدة.

[1] النمو الاقتصادي، منتدى لمدية، القسم الجامعي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عن موقع:
Google.123.ST/t542-topic2015مارس

لكن الاختلال الذي قد يحدث بين زيادة السكان القادرين على العمل وبين النمو الاقتصادي يفرض وتيرة جديدة وتوزيعها أحسن للنمو في مواجهة التهديدات المختلفة ومنها تفاقم البطالة أمام نقص الاستثمارات المحدثة لمناصب الشغل.

-ضعف نمو الإنتاجية : إن مستوى النمو ونوعية تحددها إنتاجية العمل ورأس المال ، لكن العلاقة بين الإنتاج والوسائل المسخرة لتحقيقه بمعنى الإنتاجية بقيت ضعيفة منذ الاستقلال، فحصيلة العشرية الممتدة بين 1967 – 1987

أبرزت هذه الظاهرة التي تواصلت حتى سنة 1994، وحسب البنك العالمي فان تطور الإنتاجية الإجمالية للعوامل كان سلبا (-4.3 % عن كل عوامل) خلال الفترة الممتدة (1995 -1999) غير أن تحسين الإنتاجية مازال في الوقت الراهن يواجه العديد من العراقيل التي تعود أساسها إلى تأهيل الموارد البشرية والتسيير والثقافة الاقتصادية وعبئ القطاع الموازي.

المطلب الثاني: مراحل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر

نلاحظ من خلال المعطيات التي قمنا بالتعبير عليها في الشكل أسفله ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي من سنة 2000 إلى 2009 وذلك راجع لارتفاع أسعار المحروقات ثم تراجع الناتج في 2008 بسبب الأزمة العالمية أزمة الرهن العقاري، ثم يليه ارتفاع في الناتج المحلي بعد تراجع حدة الأزمة حتى سنة 2014-2015 التي شهدت تدني في مستوى أسعار المحروقات، فتأثر الناتج سلبيا كون أن الجزائر تعتمد في صادراتها على المحروقات، ثم شهدنا ارتفاع في الناتج حتى سنة 2019، بعدها انخفض من جديد بسبب أزمة كورونا، وفي الأخير نلاحظ قفزة نوعية في الناتج المحلي سنة 2021-2022 بفضل إصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية وذلك برفع الصادرات خارج المحروقات وعقلنة الواردات فحققت البلاد فائض في الميزان التجاري، وبذلك رفعت قيمة الناتج المحلي وحسنت نصيب الفرد مما أدى إلى رفع المستوى المعيشي.

الشكل (2-1): تطورات الناتج المحلي الإجمالي

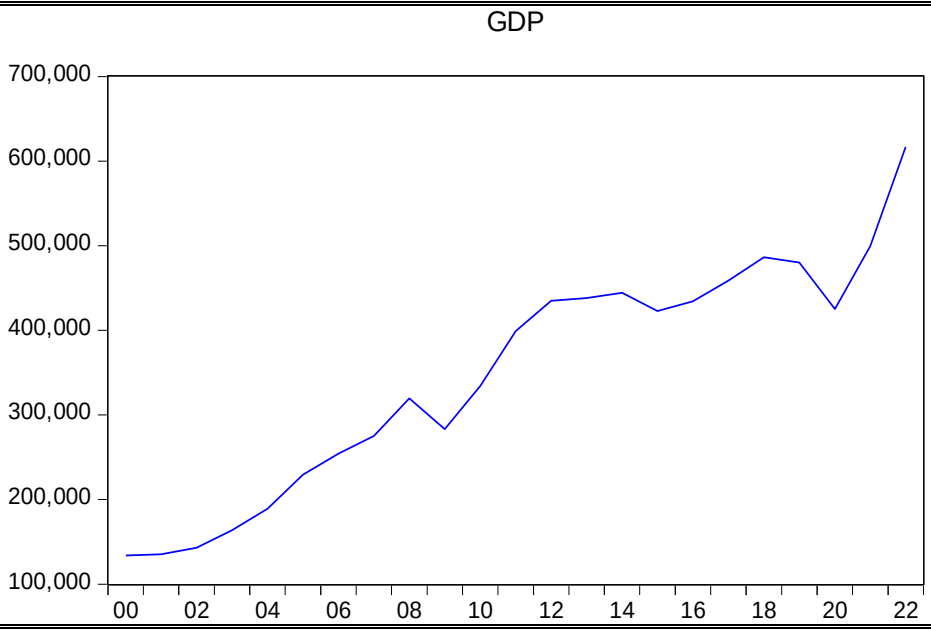

المصدر: بالاعتماد على مخرجات EViews09

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بدراسة النمو الاقتصادي في مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول لدراسة نظرية للنمو الاقتصادي حيث تعرفنا على مفهومه من خلال إعطاء بعض التعاريف والتي استنتجنا من خلالها أن النمو الاقتصادي هو زيادة في الناتج المحلي الإجمالي GDP لبلد معين أي زيادة في متوسط نصب الفرد وبالتالي رفع المستوى المعيشي، كما تطرقنا إلى كيفية قياس النمو الاقتصادي والتي تعتمد على ثلاث معايير أساسية، معايير الدخل ومعايير اجتماعية والمعايير الهيكلية، كما أن للنمو الاقتصادي نوعين أساسين نمو موسع وآخر مكثف، وقمنا بعرض عناصر ومحددات النمو الاقتصادي، أما في المبحث الثاني تطرقنا لأساسيات النمو الاقتصادي في الجزائر ومراحل تطوره حيث حققت الجزائر تقدما ملحوظا في الناتج المحلي الإجمالي في 2021 و2022 بفضل الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية للتخلص من التبعية النفطية في صادراتها برفع الصادرات خارج قطاع المحروقات ومحاولتها جذب الاستثمار الأجنبي وبذلك جذب العملة الصعبة وتحقيق فائض في الميزان التجاري .

الفصل الثالث

الدراسة القياسية لدور التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي

المبحث الأول: أداة الدراسة

المطلب الأول: اختبار التكامل والاستقرارية

أولا: إختبار ***Dickey –Fuller*** البسيط ***((DF) (1979)***

يعتمد هذا الاختبار على الفروض الآتية:

الفرضية العدمية: السلسلة الزمنية غير ساكنة

الفرضية البديلة: فيها سلسلة زمنية ساكنة

ويتم رفض فرض العدم إذا كانت القيمة المحسوبة T للمعلمة أكبر من القيمة الحرجة، مع ملاحظة أن الإختبار T لا يتبع التوزيع الطبيعي، حيث يكون التوزيع ملتويا جهة اليسار(معظم الكتلة أقل من الصفر) ويتم استخدام القيم الحرجة في التوزيع الطبيعي، قام باشتقاقها كل من ديكي وفلور ويتم اختيار عدد الفجوات المتباطئة K بشكل يوازن بين درجات الحرية ومعالجة مشكلة الارتباط الذاتي، ويستخدم في ذلك معيار أكايكي *Akaike* حيث تعد الفجوة من بين مجموعة من الفجوات التي يتم اختبارها.

ثانيا: اختبار التكامل المشترك ل Johannsen1988:

يعتبر اختبار Johannsen أوسع من المنهجية المطبقة في اختبار Engle–Granger، فهو يسمح بتحديد عدد العلاقات التوازن في المدى الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة. وذلك باتباع الخطوات التالية:

حساب القيم الذاتية للمصفوفة نحصل عليها بعد مرحلتين هما:

المرحلة الأولى: حساب البواقي للانحدارين التاليين

و v_t مصفوفات البواقي ذات البعد k؛n)x(k عدد المتغيرات n عدد المشاهدات في هذين النموذجين 1 و2 في المعادلة رقم 07 لدينا نفس المتغيرات التفسيرية و الاختلاف يكمن في المتغيرات التابعة فقط.

المرحلة الثانية: حساب المصفوفة الأثر التي تمككنا من حساب القيم الذاتية، حيث يكم حساب أربع مصفوفات للتباينات والتباينات المشتركة ذات البعدk)(k x k انطلاقا من البواقي μ_t و v_t كما يلي:

$$\widehat{\Sigma}_{\mu\mu} = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} \mu_t \acute{\mu}_t \; ; \; \widehat{\Sigma}_{vv} = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} v_t \acute{v}_t$$

$$\widehat{\Sigma}_{\mu v} = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} \mu_t \acute{v}_t \; ; \widehat{\Sigma}_{v\mu} = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} v_t \acute{\mu}_t$$

ثم نقوم بحساب k قيمة ذاتية للمصفوفة M ذات البعد (k x k)، والتي تعطي بالعلاقة التالية:

$$M = \hat{\Sigma}_{vv}^{-1}\ \hat{\Sigma}_{v\mu}\ \hat{\Sigma}_{\mu\mu}^{-1}\ \hat{\Sigma}_{\mu v}$$

– انطلاقا من هذه القيم الذاتية نقوم بحساب الإحصائية التالية:

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^{k} Ln(1-\lambda_i)$$

حيث n عدد المشاهدات؛؛

λ_i القيمة الذاتية؛

رقم i للمصفوفة M؛

K عدد المتغيرات؛

r رتبة المصفوفة؛

هذه الاحصائية traceλ تتبع توزيع احتمالي (يشبه توزيع χ) مجدولة من طرف **1990Johannsen** ::

–هذا الاختبار يعتمد على إقصاء الفرضيات المتناوبة

* رتبة المصفوفة M تساوي الصفر (r=0)، الاختبار يأخذ الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0: r = 0 \\ H_1: r > 0 \end{cases}$$

نرفض H_0 إذا كانت $\lambda_{trace} > \chi^2$. وفي حالة رفض H_0 نمر الاختبار الموالي.

$$\begin{cases} H_0: r = 1 \\ H_1: r > 1 \end{cases}$$

*رتبة المصفوفة M تساوي واحد (r=1)، الاختبار يأخذ الشكل التالي:

نرفض H_0 إذا كانت $\lambda_{trace} > \chi^2$. وفي حالة رفض H_0 نمر الاختبار الموالي. وهكذا.

$$\begin{cases} H_0: r = 2 \\ H_1: r > 2 \end{cases}$$

*رتبة المصفوفة M تساوي اثنين (r=2)، الاختبار يأخذ الشكل التالي:

نرفض H_0إذا كانت $\lambda_{trace}>\chi^2$.وفي حالة رفض H_0 نمر الاختبار الموالي.

* إذا كانت الاختبارات تقتضي رفض H_0، نجري في النهاية الاختبار التالي:

$$\begin{cases} H_0: r = k-1 \\ H_1: r = k \end{cases}$$

نرفض H_0إذا كانت $\lambda_{trace}>\chi^2$.وفي حالة رفض H_0 أي رتبة المصفوفة M تساوي k، فلا توجد علاقة تكامل مشترك، لأن كل التغيرات مستقرة I(0).

المطلب الثاني: نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR واختبار العلاقة السببية

أولا: متجه الانحدار الذاتي VAR

النموذج العامل شعاع الانحدار الذاتي:

$$Yt - A_0 + \sum_{i-1}^{n} AiY_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$Yt - (Y1t, Y2t \ldots . Ynt)$$

بشكل عام إن نموذج VAR ذو الدرجة p (décalage) والمتكون من K متغير يرمز له بـ VAR(p) والذي يكتب على شكل المصفوفة التالية:

$$Y_t - A_0 + A_1 Y_{t-1} + A2Y_{t-2} + \ldots . + A_p y_{t-p} + u_t$$

$$\begin{bmatrix} Y_{1t} \\ a^1_{2p}\ a^2_{2p} \ldots a^k_{2p} \\ Y_{k,t} \end{bmatrix} \quad \begin{bmatrix} a^1_{1p}\ a^2_{1p} \ldots a^k_{1p} \\ ;\ A_0 \\ a^1_{kp}\ a^2_{kp} \ldots a^k_{kp} \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} a_1^{\circ} \\ a_2^{\circ} \\ Y_{2t} \\ a_k^{\circ} \end{bmatrix} u_{1t} \quad ;A_p -$$

$$\begin{bmatrix} u_{1t} \\ U_{2t} \\ U_{kt} \end{bmatrix} \quad U_{t-}$$

حيث:

Yt = شعاع بعده k.(1,)

Ap =مصفوفة المعالم ذات البعد p.k()

A0 =شعاع ذو البعد (1,)k للقيم الثابتة

Ut= شعاع التشويش الأبيض blan bruit ذو البعد k(,1)

نموذج VAR يكون مستقرا إذا تحققت الشروط التالية:

$-E(Y_t) = u,$

$-Var(Y_t) < \infty$

$-cov(Y_t, Y_{t+k}) = [(Y_{t-U})(Y_{t+k}) - u)] = T_k,$

$Det(I - A_1Z - A_2Z^2 - \ldots\ldots A_pZ^p) - o$

تكون جميع جذوره خارج الدائرة الأحادية.

ثانيا: اختبار العلاقة السببية

إن تحديد العلاقات السببية مابين المتغيرات الاقتصادية يسمح في عديد من الأحيان بتحديد نوع العلاقة مابين هذه المتغيرات في المدى القصير، وهذا مايتيح لنا معلومات تمكننا من الفهم النظري الجيد للظواهر الاقتصادية، وبالتالي أصبحت المعرفة السببية كشرط ضروري لتأسيس جيد للسياسة الاقتصادية عموما

يمكن القول إن المتغير (x) تسبب في المتغير (y) لو أن تنبؤ قيم (y) عن طريق القيم السابقة للمتغير (x) بالإضافة على القيم السابقة للمتغير (y) كان أفضل من التنبؤ المبني على القيم السابقة للمتغير (y) فقط.

يعتمد اختيار العلاقات السببية لـGranger على تقدير نموذج VARإذ يمكن تعريف هذه النماذج عموما على أنها تلك النماذج التي يتبع فيها كل متغير لقيمه الماضية وقيم متغير آخر من نفس هذا النموذج، والمعبر عنه بالمعادلات التالية:

$Xt = \alpha x + \sum Bx.i\ Xt-1 + \varepsilon x.t$ ..... (1)

$Yt = \alpha y + \sum By.i\ Y\ t-i + \varepsilon\ y.t$ .....(2)

$Xt = \alpha x + \sum Bx.i\ X\ t-1 + \sum Øx\ ,i\ Y\ t-i + \varepsilon\ x.t$ ..... (3)

$Yt = \alpha y + \sum By.i\ Y\ t-1 + \sum Øy.i\ X\ t-i + \varepsilon\ y.t$ .....(4)

المبحث الثاني: دراسة قياسية لدور التجارة خارج قطاع المحروقات في النمو الاقتصادي

المطلب الأول: تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية

أولا: التعريف بالمتغيرات

❖ **المتغير التابع:** هو المتغير الذي تتحدد قيمته تبعا للقيم التي تتخذها متغيرات أخرى تسمى بالمتغيرات المستقلة وهو الناتج المحلي الإجمالي GDP.

▪ **الناتج المحلي الإجمالي GDP: هو** مجموعة السلع والخدمات التي يتم انتاجها في دولة ما خلال سنة وهو يشمل الدخل والربح من الشركات الأجنبية في الدولة، كما أنه لا يشمل الناتج المالي للأشخاص والشركات الغير المقيمين في الدولة

الشكل (3-1): تطورات الناتج المحلي الإجمالي

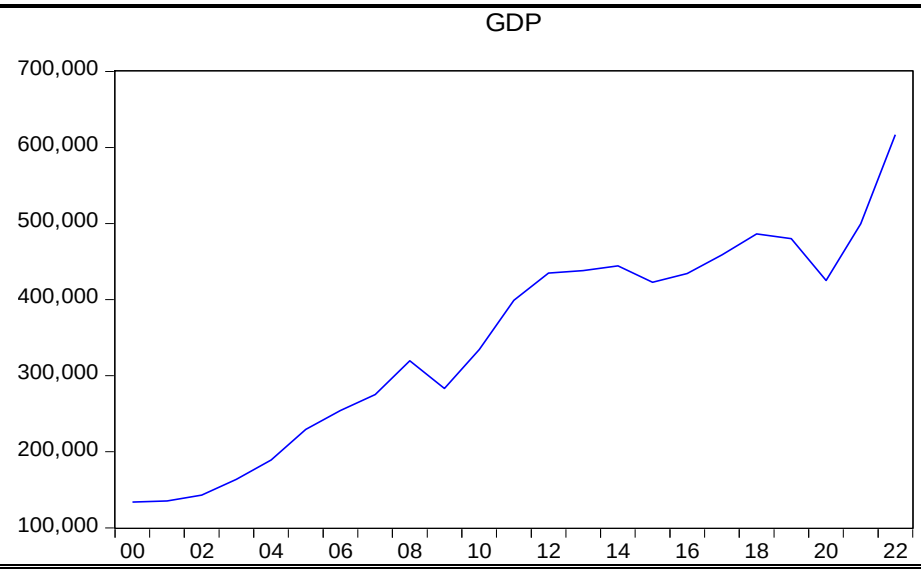

المصدر: بالاعتماد على مخرجات EViews09

❖ **المتغيرات المستقلة:**وهي المتغيرات التي تؤثر في المتغير التابع ولا تتاثر بقيمة المتغيرات الأخرى

▪ **صادرات التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات XBC** : هو الفرق بين الصادرات والواردات للدولة خلال فترة زمنية محددة.

الشكل (3-2): صادرات التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات

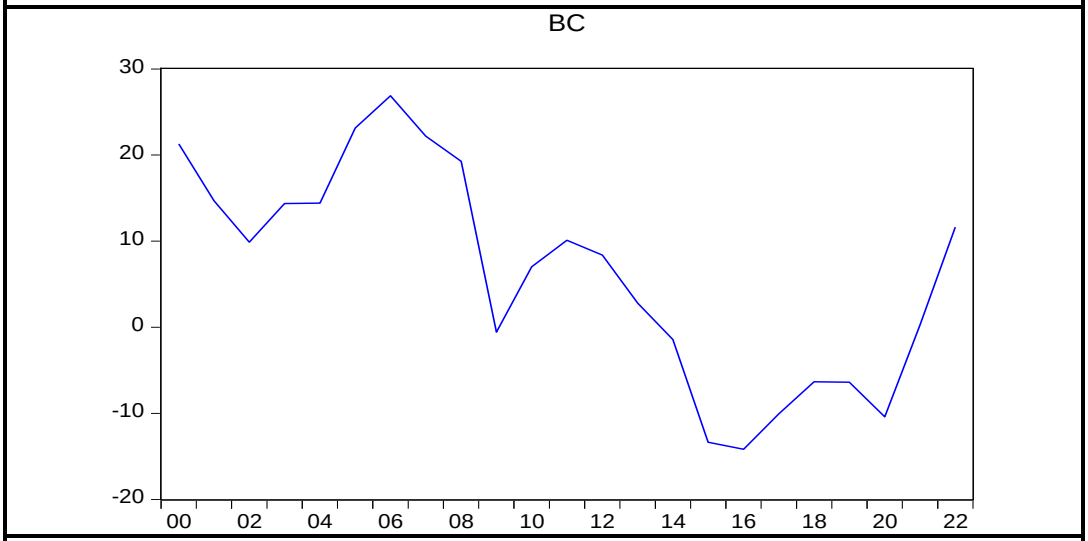

المصدر: بالاعتماد على مخرجات EViews09

- **<u>الاستثمار الأجنبي المباشر FDI</u>** : يقصد به تحركات رؤوس الأموال الدولية التي تسعى لإنشاء أو تطوير أو الحفاظ على شركات أخرى تابعة أجنبية وممارسة السيطرة على إدارة الشركات الأجنبية.

الشكل (3-3) تطورات الاستثمار الأجنبي

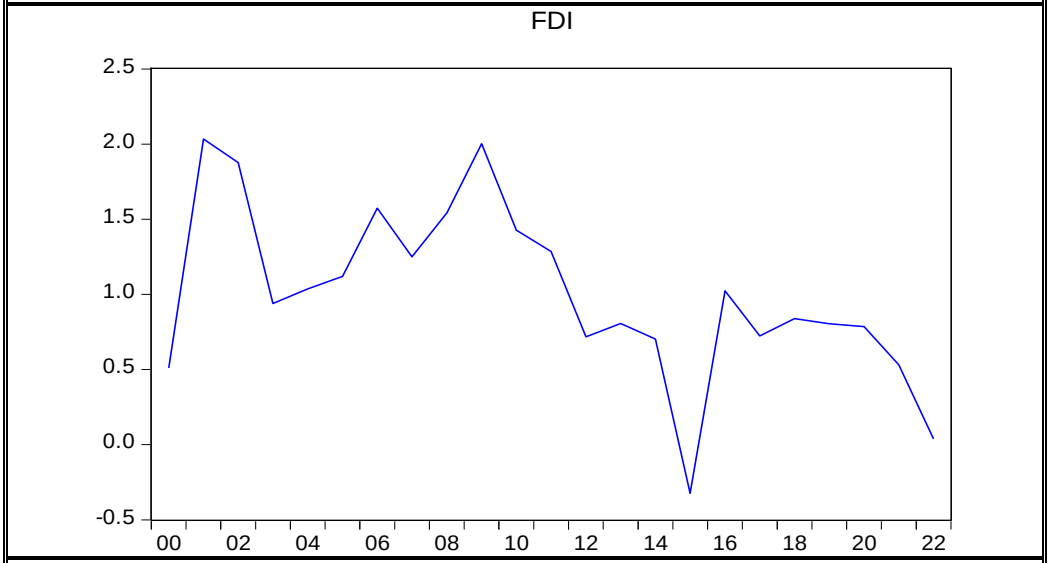

المصدر: بالاعتماد على مخرجات EViews09

- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي REER :** هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية فمثلا ارتفاع معدل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع لا يحقق أرباح للمصدرين.

الشكل (3-4): تطورات سعر الصرف الحقيقي

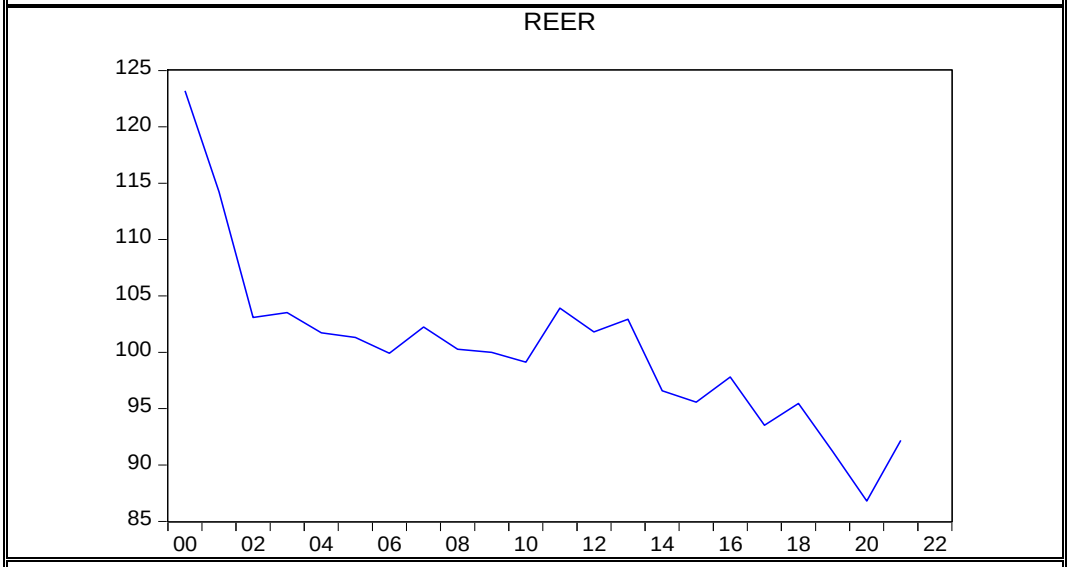

المصدر: بالاعتماد على مخرجات EViews09

ثانيا: استقرارية المتغيرات

وتعتمد الدراسة القياسية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من طرف البنك الدولي للفترة 2000-2022 .

أما فيما يخص متغيرات الدراسة فتشمل كل من: رصيد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير التابع والمتغيرات المستقلة المتمثلة في:(XBC)صادرات التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات، (FDI)الاستثمار الأجنبي، (REER) سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وهي الممثلة في المعادلة التالية:

$$GDP= C(1)+ C(2)^* (REER) + C(3)^* (XBC)+ C(4)^*(FDI)$$

أحد الشروط الضرورية للتكامل المتزامن هو أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة لذا تم اعتماد اختبار (***ADF*** و***PHILIPS –PERRON***)للجذر الأحادي لإجراء اختبار الاستقرارية الموضح في نتائج حيث تبين أن القيم المطلقة الإحصائية(***TQJ***)أقل من القيم الحرجة مما يدفعنا لقبول الفرضية العدمية أي وجود جذور وحدية وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية وبعد المفاضلة أصبحت السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى وهذا ما يدفعنا للقيام باختبار التكامل المتزامن والتأكد من وجودعلاقات على المدى الطويل بين المتغيرات.

الفرضيات :

الفرضية العدمية: السلسلة تحتوي على الجذر الوحدة (غير المستقرة)

الفرضية البديلة: السلسلة لا تحتوي على الجذر الوحدة (المستقرة)

الجدول (3-1): نتائج اختبار الاستقرارية

المتغيرات	عند المستوى	عند الفروقات الأولى
GDP	0.7987	0.0088
XBC	0.4681	0.0943
FDI	0.4124	0.0006
REER	0.7728	0.0008

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews 09

ثالثا :تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى

المعادلة الخاصة بتقدير النموذج: بعد التأكد من استقراريه السلاسل الزمنية لكافة المتغيرات بالاعتماد على اختبار ديكي فلاير الموسع وذلك بحساب الفروق من الدرجة الأولى سيتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية التي تقوم على تقليل مجموع مربعات الأخطاء أي تقليل الفرق بين المربعات القيم الفعلية والقيم المقدرة بشرط أن تكون قيمة المشتقات الجزئية للمعلمات النموذج معدومة تحصلنا على المعادلة التالية:

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 04/30/24 Time: 13:50
Sample: 2000 2022
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
XBC	-2732.394	1556.581	-1.755382	0.0953
FDI	-59228.66	32786.61	-1.806489	0.0867
REER	-8887.310	2397.069	-3.707574	0.0015
C	1323546.	230013.5	5.754212	0.0000

R-squared	0.727874	Mean dependent var	347919.1
Adjusted R-squared	0.684907	S.D. dependent var	137532.3
S.E. of regression	77201.20	Akaike info criterion	25.50299
Sum squared resid	1.13E+11	Schwarz criterion	25.70047
Log likelihood	-289.2844	Hannan-Quinn criter.	25.55265
F-statistic	16.94023	Durbin-Watson stat	1.240939
Prob(F-statistic)	0.000013		

المصدر: مخرجات برنامج EViews09

أ: ختبار المعنوية الاحصائية لمعلمات النموذج:

لاختبار معنوية معلمات النموذج سيتم الاعتماد الفرضية العدمية التي تفترض عدم وجود أثر من قبل المتغير المستقل على المتغير التابع والفرضية البديلة التي تفترض عكس ذلك وهذا من خلال مقارنة قيمة P-value بمستوى المعنوية (5%)، حيث يتم رفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة P-value أقل من مستوى المعنوية (5%). وباحتمال للمعلمة مساوي الى الصفر تقبل المعنوية الإحصائية لمعلمات النموذج. ومنه يتم تفسير معاملات انحدار كل من:

جميع المتغيرات: صادرات التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات(XBC)، الاستثمار الأجنبي(FDI)، سعر الصرف الحقيقي(REER) سلبية ومعنوية وتقدر على التوالي: 2732،39- 59228،66- 8887،31 وهذا يشير إلى التأثير السلبي الذي تلعبه هذه المتغيرات على الناتج المحلي الإجمالي GDP .

ب: المعنوية الكلية للنموذج:

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج سنعتمد على معامل التحديد الذي يحلل نسبة ما تفسره معادلة الانحدار من التغير الإجمالي في النموذج وكذا اختبار فيشر الذي يستخدم لغرض معرفة ما إذا كان النموذج قابل للتنبؤ بقيم المتغير التابع ويعتمد على فرضيتين العدمية تنفي معنوية العلاقة بين المتغير ²ككل وحسب مخرجات الجدول:

- يتضح أن قيمة معامل التحديد الذي يختبر جودة التوفيق أو المقدرة التفسيرية للنموذج مساوية إلى 0.727 هذا يدل على وجود اتجاه خطي عام ومتوسط للسلسلة محل الدراسة،

- قيمة (دربن واتسون) مساوية إلى 1.27فتبين وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ونلاحظ من خلال تقدير دوال الانحدار لقيم البواقي أن سلاسل البواقي غير مستقرة في المستوى

- إحصائية فيشر والتي تعبر على صلاحية النموذج وقدرته على التنبؤ فقد تم تأكيد هذه الفرضية من خلال قيمته التي قدرت ب 16.94وباحتمال يقدر ب 0.000013 وهو أقل من (p=0 .05) وهو ما يدفعنا إلى رفض الفرضية العدمية أي أن معاملات انحدار النموذج غير معدومة وبالتالي النموذج معنوي إحصائيا.

ج: صلاحية النموذج:

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي :**

ومن فرضياته نجد:

الفرض العدمي H0:البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

الفرض البديل H1:البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي

الشكل(3-5):اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

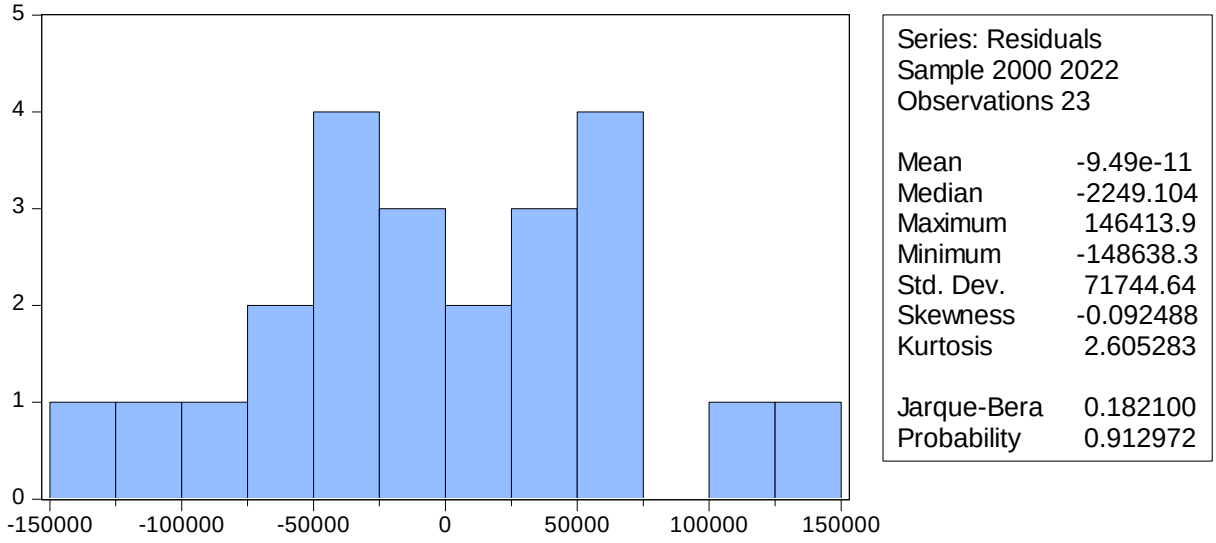

المصدر: مخرجات EViews09

من خلال الشكل نلاحظ أن القيمة الاحتمالية ل أكبر من 0.05 وهذا ما يدفعنا لقبول فرضية العدمية حيث بواقي نموذج الانحدار المقدر تتبع توزيعا طبيعيا.

- **اختبار الارتباط الذاتي للبواقي**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.399762	Prob. F(2,17)	0.2737
Obs*R-squared	3.252051	Prob. Chi-Square(2)	0.1967

المصدر: مخرجات EViews09

من خلال اختبار LM نقبل الفرضية العدمية التي تنص على خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي يتضح أن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي.

- **اختبار تجانس التباين**

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.329636	Prob. F(1,20)	0.5723
Obs*R-squared	0.356720	Prob. Chi-Square(1)	0.5503

المصدر: مخرجات EViews09

من خلال نتائج اختبار تجانس التباين نرفض الفرضية العدمية التي تدعي ثبات التباين ونقبل الفرضية البديلة حيت احتمالية الاختبار أكبر من 0.05 وبالتالي يتضح أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

المطلب الثاني : تقدير النموذج بطريقة انحدار ذاتي var

أولا : اختبار التكاملjohansone

السلاسل الزمنية يمكن أن تنمو بنفس الوتيرة على المدى الطويل أي إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين ميزان المدفوعات والمتغيرات التابعة منها الناتج المحلي الإجمالي و سعر الصرف الحقيقي الفعلي وديون الخارجية وتضخم والاستثمار الأجنبي المباشر وهذا من خلال اختبار التكامل المشترك لجوهانسون.

Date: 04/30/24 Time: 13:48
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GDP REER BC FDI
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.544968	27.39701	29.79707	0.0923
At most 1	0.353765	10.86187	15.49471	0.2201
At most 2	0.077475	1.693454	3.841466	0.1931

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.544968	16.53513	21.13162	0.1951
At most 1	0.353765	9.168418	14.26460	0.2724
At most 2	0.077475	1.693454	3.841466	0.1931

المصدر: مخرجات EViews09

حسب ما يوضحه الشكل نلاحظ أن الذي وضح أن احتمال الإحصائية λ_{trace} و أصغر من القيم الحرجة عند 1 وبالتالي عدم وجود علاقات تكامل متزامن بين المتغيرات عند مستوى معنوية **5 %** أي أن المتغيرات تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل حيث لا تسلك سلوكا متشابها.

ثانيا: تقييم نموذج في المدى الطويل

بعد أن تأكدنا من عدم وجود تكامل متزامن بين الميزان المدفوعات والمتغيرات المستقلة منها الاستثمار الأجنبي المباشر وديون الخارجية وناتج محلي الإجمالي .... تأتي مرحلة تقدير نموذج الانحدار الذاتي الموجه للنموذج كمرحلة أخيرة للتكامل المتزامن وهذا باستخدام برنامج***EViews9***،

Vector Autoregression Estimates
Date: 04/30/24 Time: 13:54
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	GDP	XBC	FDI	REER
GDP(-1)	1.150227	-6.70E-05	-1.70E-06	9.82E-05
	(0.47909)	(7.7E-05)	(5.8E-06)	(3.1E-05)
	[2.40084]	[-0.86551]	[-0.29180]	[3.14637]
GDP(-2)	-0.420403	-8.76E-06	-2.23E-06	-0.000102
	(0.51925)	(8.4E-05)	(6.3E-06)	(3.4E-05)
	[-0.80963]	[-0.10439]	[-0.35427]	[-3.00998]
XBC(-1)	-1684.011	0.708940	-0.018855	-0.230763
	(2567.14)	(0.41497)	(0.03114)	(0.16720)
	[-0.65599]	[1.70843]	[-0.60542]	[-1.38016]
XBC(-2)	238.1033	-0.286484	0.022076	0.329103
	(2053.77)	(0.33198)	(0.02492)	(0.13376)
	[0.11593]	[-0.86295]	[0.88606]	[2.46031]
FDI(-1)	11718.82	1.837108	0.071629	0.374767
	(23562.8)	(3.80881)	(0.28585)	(1.53467)
	[0.49734]	[0.48233]	[0.25058]	[0.24420]
FDI(-2)	3416.813	0.475130	-0.010765	-2.304494
	(20318.8)	(3.28443)	(0.24650)	(1.32339)
	[0.16816]	[0.14466]	[-0.04367]	[-1.74136]
REER(-1)	-4410.568	-0.656066	0.022504	0.278404
	(2941.64)	(0.47550)	(0.03569)	(0.19159)
	[-1.49936]	[-1.37973]	[0.63060]	[1.45311]
REER(-2)	269.6106	-0.121836	-0.050543	0.222398
	(3228.15)	(0.52181)	(0.03916)	(0.21025)
	[0.08352]	[-0.23349]	[-1.29061]	[1.05776]
C	516394.1	105.2117	5.099689	49.14738
	(273861.)	(44.2683)	(3.32234)	(17.8369)
	[1.88561]	[2.37668]	[1.53497]	[2.75538]
R-squared	0.944257	0.852141	0.569015	0.886516
Adj. R-squared	0.907094	0.753569	0.281691	0.810859
Sum sq. resids	1.76E+10	461.1092	2.597202	74.86108
S.E. equation	38348.52	6.198852	0.465224	2.497684
F-statistic	25.40898	8.644834	1.980398	11.71766
Log likelihood	-245.5656	-62.23339	-7.851786	-43.14438
Akaike AIC	24.24435	6.784132	1.604932	4.966132
Schwarz SC	24.69200	7.231785	2.052585	5.413784
Mean dependent	368222.3	5.124922	0.985760	99.20055
S.D. dependent	125813.5	12.48716	0.548917	5.743079

Determinant resid covariance (dof adj.)	2.38E+10
Determinant resid covariance	2.54E+09
Log likelihood	-346.5816
Akaike information criterion	36.43634
Schwarz criterion	38.22695

المصدر: مخرجات EViews09

من خلال الجدول نلاحظ أن المتغيرات صادرات التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات، الاستثمار الأجنبي المباشر، وسعر الصرف الحقيقي لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل وهو ما يؤكد الأهمية الاقتصادية للصادرات خارج قطاع المحروقات في عملية التنويع الاقتصادي للخروج من التبعية النفطية في الجزائر.

ثالثا:اختبار العلاقة السببية لجرانجر:

تم استخدم المنهجية السببية لجرانجر لتحديد العلاقة السببية بين رصيد الناتج المحلي الاجمالي GDP والمتغيرات المستقلة ويتضح لناحسب مايلي :

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date: 04/30/24 Time: 13:55
Sample: 2000 2022
Included observations: 21

Dependent variable: GDP

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
XBC	0.997148	2	0.6074
FDI	0.327795	2	0.8488
REER	4.901980	2	0.0862
All	6.858010	6	0.3342

Dependent variable: XBC

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
GDP	6.327879	2	0.0423
FDI	0.298274	2	0.8615
REER	5.813451	2	0.0547
All	12.80656	6	0.0462

Dependent variable: FDI

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
GDP	2.741971	2	0.2539
XBC	0.834588	2	0.6588

REER	1.958733	2	0.3755
All	7.017301	6	0.3193

Dependent variable: REER

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
GDP	9.972308	2	0.0068
XBC	7.376524	2	0.0250
FDI	3.051794	2	0.2174
All	18.57865	6	0.0049

المصدر: مخرجات EViews09

- وجود علاقة سببية من سعر الصرف الحقيقي REER عند 10% باتجاه الناتج المحلي الإجمالي GDP . وهذا ما يدل على أن سعر الصرف الحقيقي له تأثير على النمو الاقتصادي، مما يؤيد النظرية الاقتصادية.

- وجود علاقة سببية من الناتج المحلي الإجمالي GDP عند 5% و10% باتجاه صادرات التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات XBC ووجود علاقة سببية من سعر الصرف الحقيقي REER عند 10% باتجاه صادرات التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات XBC حيث أن وجود سعر الصرف الحقيقي جيد ونمو اقتصادي مرتفع يؤثر إيجابا على الصادرات خارج قطاع المحروقات وعليه التبادل التجاري يتعلق بأسعار الصرف للبلد والنمو الاقتصادي.

– وجود علاقة سببية عند 1% و5% و10% من الإنتاج المحلي الإجمالي GDP باتجاه سعر الصرف الحقيقي REER ووجود علاقة سببية عند 5% و10% من XBC باتجاه سعر الصرف الحقيقي REER . إن التبادلات التجارية تؤثر على أسعار الصرف في الجزائر وهو ما يؤيد النظرية الاقتصادية.

الفرع الرابع: استقرارية النموذج

النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار حيث جميع المعاملات أصغر من 1 أي جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدةمما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء .

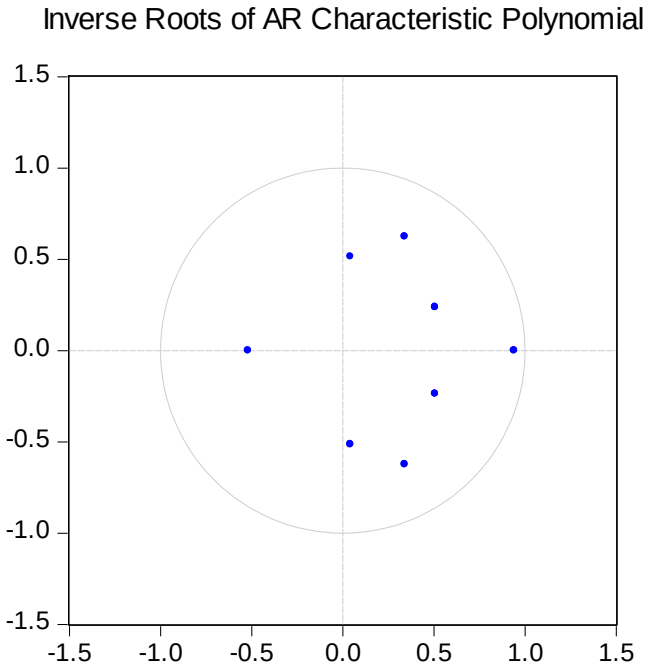

المصدر: مخرجات EViews09

خاتمة الفصل:

تم تخصيص هذا الفصل لأجل القيام بدراسة قياسية لتحليل دور الصادات خارج قطاع المحروقات في النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا من خلال نموذج قياس لبعض متغيرات الدراسة، حيث تناولنا في مبحثنا الأول الجانب النظري الذي خصصناه للتعريف بأداة الدراسة والاختبارات المعتمدة فيها وكيفية تطبيقها استخراج نتائجها. أما المبحث الثاني فاعتمدتاه لبناء النموذج القياسي من الاختبارات لبعض المتغيرات المستقلة في صادرات التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، الاستثمار الأجنبي ومتغير تابع تمثل في الناتج المحلي الإجمالي. وبالنسبة للبيانات المستخدمة في دراستنا القياسية فهي بيانات منشورة من طرف البنك الدولي 2000-2022.

واستنتجنا من خلال هذه الاختبارات صحة فرضيتنا والمتمثلة في وجود تأثير إيجابي للصادرات خارج قطاع المحروقات نحو الناتج المحلي في المدى الطويل وبذلك أثبتنا الدور المهم للتجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي.

الخاتمة

يعد قطاع التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات محركا أساسيا لتطوير الصناعات الوطنية وتنويع قاعدتها الإنتاجية، من خلال تشجيع الاستثمار في القطاعات الواعدة وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية وبالتالي فإن هذا القطاع يلعب دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي وتقليل اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات .

تطرقنا في هاته الدراسة إلى دراسة دور التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2022 وذلك من خلال تتبع مسار ومراحل التطورات كل منهما توصلنا إلى عدة نتائج :

- أثبتت نتائج الدراسة القياسية صحة الفرضيات في المدى الطويل حسب تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الذي يبين أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لها أثير إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل كما أكدت نتائج اختبار العلاقة السببية لغرانجر وجود علاقة تعدي من الصادرات خارج قطاع المحروقات باتجاه سعر الصرف الحقيقي هذا الأخير الذي بدوره يؤثر على النمو الاقتصادي .

وهذا ما يؤكد أن للصادرات خارج قطاع المحروقات تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر ويعتبر من أهم العوامل المساعدة على دعم النمو الاقتصادي .

- قطاع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر قد شهد تطورا وقفزة نوعية غير مسبوقة في السنوات الاخيرة من الدراسة رغم هامشيتها طول الفترات السابقة، مما أدى إلى انتعاش النمو الاقتصادي عن طريق الفائض الذي شهده الميزان التجاري نهاية الفترة وارتفاع الناتج المحلي الذي يؤدي بدوره الى ارتفاع دخل الفرد وبالتالي تحسن المستوى المعيشي وكل هذا راجع إلى المجهودات المبذولة من طرف الدولة للنهوض بقطاع الصادرات خارج المحروقات.
- سعي الدولة للرفع من الصادرات والتحكم في الواردات وعقلنتها أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف من العملة الصعبة لدى الدولة مما يؤدي الى ملاحظة تحسن في سعر الصرف الحقيقي مقارنة بالدول الأخرى.
- لم تتمكن الدولة من رفع الاستثمار الاجنبي بسبب الاجراءات البيروقراطية من قبل البنوك الجزائرية والاصلاحات الغير مدروسة وتقييد حركة رؤوس الاموال الى الخارج، عدم وضوح الهيكل الضريبي وتعدد القوانين المنظمة للاستثمار .
- أدى ارتفاع مستوى الصادرات خارج المحروقات الى توسيع لقاعدة الصادرات للمنتجات غير نفطية هذا التنوع ساعد على تقليل اعتماد الاقتصاد الجزائري على عائدات النفط والغاز وهذا ما يعكس جهود الحكومة لتنويع مصادر الدخل وتعزيز استدامة القطاع وتعزيز الاستقرار الاقتصادي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

التوصيات والاقتراحات :

لعب قطاع الصادرات خارج المحروقات دورا محوريا في دعم الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل الوطني ولتعزيز مساهمته في النمو الاقتصادي نقدم بعض التوصيات :

- ضرورة وضع إستراتيجية شاملة لتنمية وتطوير قطاع الصادرات خارج المحروقات من خلال تنويع السلع والخدمات المصدرة .
- تعزيز البنية التحتية والخدمات اللوجستية المساندة، وتحسين بيئة الأعمال وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع .
- تعزيز الشراكات الاقتصادية والتجارية الدولية والإقليمية وتطوير أنظمة المعلومات والبيانات .
- تعزيز دور الجهات الحكومية المختصة في التنظيم والتنمية في قطاع التجارة الخارجية والتنسيق بين مختلف الجهات والمؤسسات ذات صلة.
- تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الشراكة في الأنشطة التصديرية.
- تطوير برامج التدريب والتأهيل المستهدف لتعزيز كفاءة العاملين في هذا القطاع الحيوي .

آفاق البحث :

وتبعا لما تطرقت له دراستنا تبادر الينا بعض المواضيع محل بحث في المستقبل ومنها :

- دراسة العوامل المؤثرة في جاذبية السلع والصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية .
- كيف أثرت الاصلاحات الاقتصادية التي أقرتها الجزائر حديثا على الميزان التجاري وعلى التنويع في هيكل الصادرات خارج المحروقات .
- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

قائمة المراجع

1/الكتب:

- إسماعيل عبد الرحمان، حزبي محمد موسى عريفات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل، عمان، 1999.
- توفيق إبراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة وآخرون، الاقتصاد، إصدارات المجمع للمحاسبين القانونيين، مصر، 2001.
- توفيق عباس، عبد عون المسعودي، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- حربي موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.
- حسين عمر، التطور الاقتصادي، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1988.
- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر 1996 .
- خالد السواعي، التجارة الدولية (النظرية وتطبيقاتها)، عالم الكتاب الحديث، الأردن، ط1، 2010 .
- رشاد العصار، عليان الشريف، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- رشاد العصار، وآخرون، التجارة الخارجية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر.
- زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية(نماذج نظرية وتمارين)، دار الأديب للنشر والتوزيع، وهران، 2006.
- سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية، القاهرة، مصر، 2000.
- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 2004-1425.
- السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1989.
- عبد العزيز عبد الرحيم سلمان، التبادل التجاري الأسس، العولمة والتجارة الالكترونية، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2004 .
- عبد المجيد فدي، مدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، دار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001.
- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، (الواقع، العوائق وسبل النهوض)، دار جليس الزمان، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة للطباعة والنشر، 2005.

- قادة قاسم، عبد المجيد قدي، المحاسبة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- كامل علاوي الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار الصفاء، عمان، 2009.
- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.
- محمد سيد عابد، التجارة الدولية ،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية 1999.
- محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية) الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.
- محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، القاهرة، 1993.
- محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 2005.
- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسيات وموضوعات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
- موسى سعيد مطر،باسم اللوزي وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
- نزار سعد الدين، سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- يوسف سعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

2/مذكرات:

- بدرية بودرهم، أثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية (2006-2016)، مذكرة ماستر في العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018/2017.
- بن البار امحمد، دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر للفترة الممتدة بين (1970-2009)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، 2011-2012.
- بن قبيلة زين الدين، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015-2016.
- بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2016.
- بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010.

- زير ريان، أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2005-2014)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
- سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية، مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط والتنمية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002-2003.
- طاوس قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014.
- عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط منظمة الأوبك وآثاره على النمو الاقتصادي، في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية 1970-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2011.
- عبد الكريم أوذيني، أثر تنمية الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2014-2015.
- علي عبابة، التجارة العربية البينية وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2013، مذكرة ماستر أكاديمي، في العلوم التجارية، جامعة حمة لخضر، الوادي الجزائر، 2014-2015.
- عواودة دليلة، نواورية خولاء، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر في تمويل التنمية، كلية الاقتصاد، جامعة قالمة، 2013.
- غزالي محمد، تأثير البطالة، على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2016، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة مستغانم، 2018.
- قبور نور الدين، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والنقود والبنوك، جامعة سطيف، 2008.
- قنادزة جميلة، الشركة العمومية الخاصة التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017-2018.
- وصاف سعيدي، " تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات"، مجلة الباحث، العدد1، جامعة ورقلة، 2002.

3/ المقالات

- حسين بن عارية، بطاهر سمير، دور التعليم في النمو الاقتصادي، مجلة السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان، العدد الثاني، ديسمبر، 2011.
- زروخي صباح، محددات النمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1993-2015)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد02، العدد36، جامعة الجلفة، الجزائر، 2018.
- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي(العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية)، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،2004.
- عدنان فضل أبو الهيجاء، النمو السكاني والنمو الاقتصادي في ظل التقدم التكنولوجي، دراسة حالة الأردن للفترة، 1878-1998، دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد32، العدد1، 2005.
- كرباني بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005.
- لاسكوا – الترجمة الصادرة عن الأمم المتحدة، 1999، "دليل تجميع وتحليل جدول المدخلات والمخرجات"، دراسات في الأساليب دليل الحسابات القومية، السلسلةF ، رقم 74، الأمم المتحدة، نيويورك.
- مليك محمودي، يوسف بركان، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد07، العدد07، جامعة الواد، الجزائر، 2016.

4/ القوانين و الأوامر، المراسيم والقرارات :

- **القرارات :**

- القرار التنفيذي رقم (207/94) الصادر في 16 جويلية 1994، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 1994/47 الصادرة بتاريخ 20 جويلية 1994.

- **الأوامر :**

- الأمر التنفيذي رقم 327/69 الصادر في 1 أكتوبر 1996، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 1996/58 الصادرة بتاريخ 06 اكتوبر 1996.
- الأمر التنفيذي (93/96) الصادر في مارس 3 ديسمبر 1996، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 1996/16 الصادرة بتاريخ 03 مارس 1996.

- **المراسيم :**

- المرسوم التنفيذي رقم 91 – 37 المؤرخ في 1991/02/13، المتعلق بمهام وزارة التجارة، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 1994/47 ،الصادرة بتاريخ 20 جويلية 1994.

5/ مواقع الانترنت:

- بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

www.thaqafaonline.com

- www.elkhabar.com
- النمو الاقتصادي، منتدى لمدية، القسم الجامعي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عن موقع: Google.123.ST/t542-topic2015مارس.

الملاحق

الملحق (1):نتائج اختبار الاستقرارية

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root

الناتج المحلي الإجمالي عند المستوى

Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.795241	0.7987
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الناتج المحلي الاجمالي عند الفروقات الأولى

Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.870546	0.0088
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

صادرات التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات عند المستوى

Null Hypothesis: BC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.593732	0.4681
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

صادرات التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات عند الفروقات الأولى

Null Hypothesis: D(BC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.903215	0.0943
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الاستثمار الأجنبي المباشر عند المستوى

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.709298	0.4124
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الاستثمار الأجنبي المباشر عند الفروقات الأولى

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.128246	0.0006
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

سعر الصرف الفعلي الحقيقي عند المستوى

Null Hypothesis: REER has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.523634	0.7728
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

سعر الصرف الفعلي الحقيقي عند الفروقات الأولى

Null Hypothesis: D(REER) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.028393	0.0008
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق (2): نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 04/30/24 Time: 13:50
Sample: 2000 2022
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC	-2732.394	1556.581	-1.755382	0.0953
FDI	-59228.66	32786.61	-1.806489	0.0867
REER	-8887.310	2397.069	-3.707574	0.0015
C	1323546.	230013.5	5.754212	0.0000

R-squared	0.727874	Mean dependent var	347919.1
Adjusted R-squared	0.684907	S.D. dependent var	137532.3
S.E. of regression	77201.20	Akaike info criterion	25.50299
Sum squared resid	1.13E+11	Schwarz criterion	25.70047
Log likelihood	-289.2844	Hannan-Quinn criter.	25.55265
F-statistic	16.94023	Durbin-Watson stat	1.240939
Prob(F-statistic)	0.000013		

الملحق (3): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

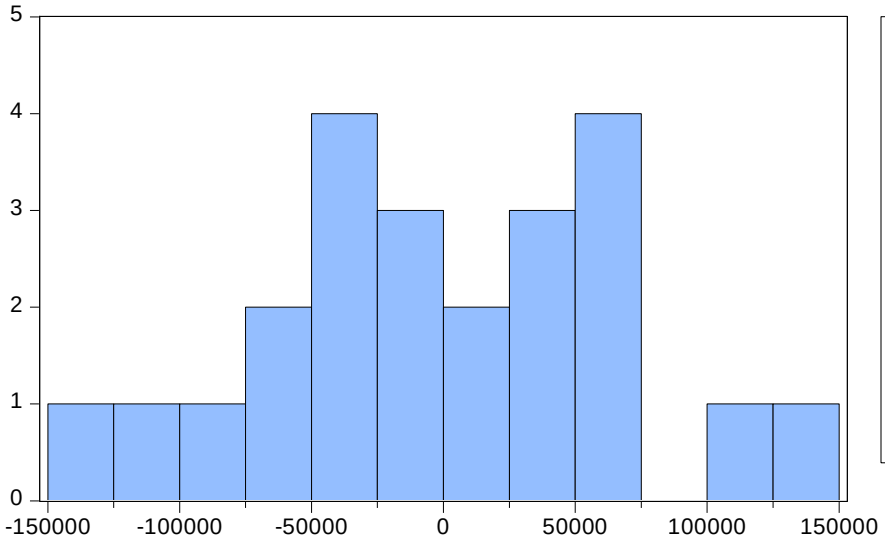

Series: Residuals
Sample 2000 2022
Observations 23

Mean	-9.49e-11
Median	-2249.104
Maximum	146413.9
Minimum	-148638.3
Std. Dev.	71744.64
Skewness	-0.092488
Kurtosis	2.605283
Jarque-Bera	0.182100
Probability	0.912972

الملحق (4): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.399762	Prob. F(2,17)	0.2737
Obs*R-squared	3.252051	Prob. Chi-Square(2)	0.1967

الملحق (5): اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.329636	Prob. F(1,20)	0.5723
Obs*R-squared	0.356720	Prob. Chi-Square(1)	0.5503

الملحق(6): اختبار التكامل

Date: 04/30/24 Time: 13:48
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GDP REER BC FDI
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.544968	27.39701	29.79707	0.0923
At most 1	0.353765	10.86187	15.49471	0.2201
At most 2	0.077475	1.693454	3.841466	0.1931

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.544968	16.53513	21.13162	0.1951
At most 1	0.353765	9.168418	14.26460	0.2724
At most 2	0.077475	1.693454	3.841466	0.1931

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق(7):تقييم النموذج في المدى الطويل

Vector Autoregression Estimates
Date: 04/30/24 Time: 13:54
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	GDP	BC	FDI	REER
GDP(-1)	1.150227	-6.70E-05	-1.70E-06	9.82E-05
	(0.47909)	(7.7E-05)	(5.8E-06)	(3.1E-05)
	[2.40084]	[-0.86551]	[-0.29180]	[3.14637]
GDP(-2)	-0.420403	-8.76E-06	-2.23E-06	-0.000102
	(0.51925)	(8.4E-05)	(6.3E-06)	(3.4E-05)
	[-0.80963]	[-0.10439]	[-0.35427]	[-3.00998]
BC(-1)	-1684.011	0.708940	-0.018855	-0.230763
	(2567.14)	(0.41497)	(0.03114)	(0.16720)
	[-0.65599]	[1.70843]	[-0.60542]	[-1.38016]
BC(-2)	238.1033	-0.286484	0.022076	0.329103
	(2053.77)	(0.33198)	(0.02492)	(0.13376)
	[0.11593]	[-0.86295]	[0.88606]	[2.46031]
FDI(-1)	11718.82	1.837108	0.071629	0.374767
	(23562.8)	(3.80881)	(0.28585)	(1.53467)
	[0.49734]	[0.48233]	[0.25058]	[0.24420]
FDI(-2)	3416.813	0.475130	-0.010765	-2.304494
	(20318.8)	(3.28443)	(0.24650)	(1.32339)
	[0.16816]	[0.14466]	[-0.04367]	[-1.74136]
REER(-1)	-4410.568	-0.656066	0.022504	0.278404
	(2941.64)	(0.47550)	(0.03569)	(0.19159)
	[-1.49936]	[-1.37973]	[0.63060]	[1.45311]
REER(-2)	269.6106	-0.121836	-0.050543	0.222398
	(3228.15)	(0.52181)	(0.03916)	(0.21025)
	[0.08352]	[-0.23349]	[-1.29061]	[1.05776]
C	516394.1	105.2117	5.099689	49.14738
	(273861.)	(44.2683)	(3.32234)	(17.8369)
	[1.88561]	[2.37668]	[1.53497]	[2.75538]
R-squared	0.944257	0.852141	0.569015	0.886516
Adj. R-squared	0.907094	0.753569	0.281691	0.810859
Sum sq. resids	1.76E+10	461.1092	2.597202	74.86108
S.E. equation	38348.52	6.198852	0.465224	2.497684
F-statistic	25.40898	8.644834	1.980398	11.71766
Log likelihood	-245.5656	-62.23339	-7.851786	-43.14438
Akaike AIC	24.24435	6.784132	1.604932	4.966132
Schwarz SC	24.69200	7.231785	2.052585	5.413784
Mean dependent	368222.3	5.124922	0.985760	99.20055
S.D. dependent	125813.5	12.48716	0.548917	5.743079

Determinant resid covariance (dof adj.)	2.38E+10
Determinant resid covariance	2.54E+09
Log likelihood	-346.5816
Akaike information criterion	36.43634
Schwarz criterion	38.22695

الملحق(8): اختبار العلاقة السببية لرانجر

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 04/30/24 Time: 13:55
Sample: 2000 2022
Included observations: 21

Dependent variable: GDP

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
BC	0.997148	2	0.6074
FDI	0.327795	2	0.8488
REER	4.901980	2	0.0862
All	6.858010	6	0.3342

Dependent variable: BC

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
GDP	6.327879	2	0.0423
FDI	0.298274	2	0.8615
REER	5.813451	2	0.0547
All	12.80656	6	0.0462

Dependent variable: FDI

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
GDP	2.741971	2	0.2539
BC	0.834588	2	0.6588
REER	1.958733	2	0.3755
All	7.017301	6	0.3193

Dependent variable: REER

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
GDP	9.972308	2	0.0068
BC	7.376524	2	0.0250
FDI	3.051794	2	0.2174
All	18.57865	6	0.0049

الملحق(9): استقرارية النموذج